

حكم تصوير واتخاذ ما لا ظل له من ذوات الأرواح The Judgment on the use of animated drawings and photographing them

حلمي عبد الهادي

Helmi Abdelhadi

قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

تاريخ التقديم (١٩٩٧/١٢/٦) تاريخ القبول (١٩٩٨/٤/٢١)

ملخص

يتضمن هذا البحث الحديث عن التصوير غير المجسم (ما ليس له ظل) أي الرسومات المسطحة من ذوات الأرواح، ويتحدث عن حكم اقتناء الصور المذكورة مفصلاً آراء العلماء وأدلتهم مع بيان الراجح منها.

This research paper talks about the use of animated drawings and photographing them showing in some detail the jurisprudents, views and pieces of evidence regarding this point.

مقدمة

فإن نهج الإسلام في تخليد الأبطال والعظماء يخالف نهج الأمم التي تخرى قادتها - دينيين أو دنيويين - بصناعة التماثيل ورسم الصور ، وإنما يخلدهم الإسلام بالذكر الحسن والسيرة الطيبة يتناقلها الخلف على السلف ، ويقتدون بها ويتمثلونها وبهذا خلد الأنبياء (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده)^(١) (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)^(٢) وكذا الصحابة والأئمة والمجاهدون والربانيون فأحببتهم القلوب ولهجت الألسنة لهم بالدعاء . ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولم ترسم لهم صورة ولا نصب لهم تمثال .

لقد جعل الإسلام اعتبار الناس بأعمالهم لا بأجسامهم ونهى عن تقديس البشر وتعظيمهم تعظيماً يشبه العبادة وكره الغلو في الأحياء والأموات مهما بلغت مرتبتهم وقد قال رسول الله ﷺ (لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح بن مريم فإنما أنا عبد الله فقولوا عبد الله ورسوله)^(٣).

ذلك أن الإسلام يسد كل طريق إلى الشرك ويقطع الذريعة الموصلة إليه.

وقد كانت التماثيل في كثير من الأزمنة والعصور وسيلة الأمم إلى عبادة الأصنام واتخاذ الأوثان عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبته وأم سلمة ذكرتا لرسول الله ﷺ كنيسة رأيتها بالحبيشة فيها تصاوير فقال (كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله)^(٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى (وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا سواها ولا يغوث ويعوق ونسرا)^(٥) وقال : هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا فلم تعبد حتى إذا هلك وتنسخ العلم عتدت)^(٦) ثم إن بعض الناس يصيبهم الغرور ويملؤهم العجب وهم ينحتون التماثيل ويرسمون الصور فيفعلون ذلك مشابهة لخلق الله ومضاهاة له وهو جهل قبيح وكفر صريح.

غير أن بعض الناس ينحت أو يرسم للزينة والفن دون أن يقصد شيئاً مما سبق من المحذورات ، وبعضهم يفعل ذلك للتكسب فما هو موقف الإسلام من هؤلاء ، ما حكم الصور والتماثيل بأنواعها المجسم فيها وغير المجسم ماله روح وما لا روح له ، ولما كنت كتبت بحثاً في حكم التصوير المجسم وما لا روح فيه في الشريعة الإسلامية أحببت أن اعرض الحكم نوع آخر من أنواع التصوير فكتبت فيه هذا البحث وسميته (حكم تصوير واتخاذ ما لا ظل له من ذوات الأرواح) وجعلته في تمهيد ومبحثين :

التمهيد الأول : في معنى التماثيل والصور لغة .

المبحث الثاني : حكم تصوير ما ليس له ظل (غير المجسم) .

المبحث الثاني : حكم اتخاذ ما ليس له ظل

تمهيد

معنى التماثيل والصور لغة

التماثيل : جمع تمثال - بكسر أوله - ومعناه الصورة ، قال ابن منظور (التمثال الصورة والجمع والتمثيل ومثل له الشيء صورته حتى كأنه ينظر إليه ، وامثله هو تصويره ، ومثلت له كذا تمثيلاً إذا صورت له مثاله بكتابة وغيرها وفي الحديث اشد الناس عذاباً ممثلاً من الممثلين^(٧) أي المصور^(٨) .

وقال الراغب (أصل المثل : الانتصاب ، والممثل^(٩) : المصور على مثال غيره يقال مثل الشيء أي انتصب وتصور والتمثال : الشيء المصور ، وتمثل كذا : تصور قال تعالى (فتمثل لها بشراً سوياً)^(١٠) ^(١١) .

والأصل الثلاثي لتمثيل : مثل وهو يدل على مناظرة الشيء للشيء وهذا مثل هذا أي نظيره والمثل والمثال بمعنى واحد ، يقال هذا مثله ومثله كما يقال شبيهه وشبهه بمعنى^(١٢) وكل ما صور على مثل صورة غيره من حيوان وغير حيوان فهو تمثال أحادة الزمخشري^(١٣) .

جاء في المعجم الوسيط (التمثال : ما نحت من حجر أو صنع من نحاس ونحوه يحاكي به خلق من الطبيعة أو يمثل به معنى يكون رمزاً له ، والصورة في الثوب ونحوه ، يقال في ثوبه تمثال : صور حيوانات والمثال : صانع التماثيل)^(١٤) .

والصور : جمع صورة وهو الشكل^(١٥) وصور كل مخلوق هيئة خلقته والله تعالى الباريء المصور^(١٦) والتساوير التماثيل ، وجمع صورة صُور وصور بضم الصاد وكسرها^(١٧) . وفي المعجم الوسيط (الصور أشكال ، والتمثال المجسم ، قال تعالى (الذي خلقك فسواك فعدلك . في أي صورته ما شاء ركبك)^(١٨) والمصور م اسماء الله تعالى ومن حرفته التصوير)^(١٩) .

المبحث الاول

حكم تصوير ما ليس له ظل (غير المجسم)

قبل أن أبدأ تفصيل مذاهب أهل العلم في هذا الموضوع أود أن أذكر بما يلي :

اولاً: قدمت في بحث سابق لي عن حكم التصوير المجسم (ماله ظل) من أن النحاس ومكي بن ابي طالب وابن الفرس ذكروا أن فرقة أجازت التصوير بكل أنواعه مستدلة بقوله تعالى قمنا على سليمان عليه السلام (يعملون له ما يشاء من محاريب وتمائيل وجفان كالجواب وتدور راسيات)^(٢٠). كما ذكرت هناك عن بعض الشافعية ان تحريم التصوير كان في ابتداء الاسلام لقرب العهد بعبادة الاوثان، وقول هؤلاء يشمل ما له ظل ومالا ظل له، وقد تقدم في البحث المذكور الرد على هاتين الفرقتين^(٢١).

ثانياً: من صور صوري لتعبد من دون الله وتقديس وتعظم كتعظيم الله او قصد مشابهة خلق الله ومضاهاته فهذا لا شك في كفره سواء كانت الصورة من ذوات الارواح كالبقرة عند الهندوس أو المسيح عند النصارى او لم يمكن لها روح كمن صور نباتاً أو جماد مثل الصليب أو الشمس والقمر وغير ذلك للعبادة او لم مشابهة خلق الله عز وجل وقد قال ﷺ (إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)^(٢٢) وقال (إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله) وفي رواية (الذين يشبهون بخلق الله)^(٢٣) والثانية مفسره للاولى قال الطبري (ان المراد هنا من يصور ما يعبد من دون الله وهو عارف بذلك قاصد له فانه يكفر بذلك فلا يبعد أن يدخل مدخل آل فرعون)^(٢٤).

وقال النووي (رواية أشد محمولة على من فعل الصورة لتعبد وهو صانع الأصنام فهذا كافر وهو أشد عذاباً ، وقيل هي في من قصد المعنى الذي في الحديث م مضاهاة خلق الله تعالى واعتقد ذلك فهذا كافر له من أشد العذاب ما للكفار ويزيد عليه بزيادة قبح كفره)^(٢٥).

وقال ابن حجر (وخص بعضهم الوعيد الشديد بمن صور قاصداً أن يضاهي فانه يصير بذلك القصد كافراً)^(٢٦) ولكن ما حكم من صور لا للعبادة أو المضاهاة بل قصد من صناعة

لأصوّر وعملها الزينة والجمال والفن والتكسي : هذا ما سأفصله باذن الله في الصفحات القادمة واليك مذاهب اهل العلم في ذلك :

المذهب الأول

ذهب جمهور العلماء الحنفية والشافعية ومالك بن أنس وعدد من أئمة المالكية المتقدمين منهم ابن عبد البر والقاضي عياض وابن العربي وابن عطية وابن بطال والقرطبي المفسر والزرقاني^(٢٧) وهو الصحيح المعتمد في مذهب الحنابلة الى تحريم تصوير ما لا ظل له (الصور المسطحة) وانه اثم عظيم وكبير من الكبائر .

قال ابن عابدين (يحرم التصوير ولو كانت الصورة صغيرة أو كانت في اليد أو مستتره لأن علة التصوير المضاهات لخلق الله^(٢٨) وهي موجودة في كل ما ذكر)^(٢٩) وقال (فعل التصوير غير جائز مطلقاً لأنه مضاهاة لخلق الله تعالى)^(٣٠) وقال الرملي (ويحرم تصوير حيوان ولو كان على ارض وبلا رأس وان لم يكن له نظير)^(٣١) . وقال النووي (يحرم على المصور التصوير على السقوف والجدران ولا يستحق أجره)^(٣٢) .

وقال البهوتي (وتصويره - أي الحيوان - كبيرة للوعيد عليه في قوله ﷺ : إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما خلقتم)^(٣٣) حتى في ستر وسقف وحائط وسرير ونحوها^(٣٤) .

وقال المرداوي (يحرم تعليق ما فيه صورة حيوان وستر الجدار به وتصويره على الصحيح من المذهب وقيل لا يحرم وذكره ابن عقيل والشيخ تقي الدين رحمه الله رواية)^(٣٥) أي رواية عن أحمد وليس مجرد قول في المذهب وعد تصوير ما لا ظل له من الكبائر الذهبية وابن حجر الهيتمي^(٣٦) .

ويفهم من كلام بعض العلماء حصول الاجماع على تحريم تصوير ماله روح سواء أكان مجسماً ام غير مجسم قال النووي (قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : تصوير صورة الحيوان

حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الاحاديث وسواء صنعه بما يمتن أو بغيره بصنعه حرام بكل حال لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها^(٣٧).

وذكر نحو هذا العيني ثم قال (وبمعناه قال جماعة العلماء مالک والثوري وابو حنيفة وغيرهم^(٣٨)). وقال ابن عابدين (ظاهر كلام النووي الاجماع على تحريم تصوير الحيوان^(٣٩)). وقال ابن علان في شرحه لحديث : كل مصور في النار^(٤٠) : أي ان استحل ذلك مع علمه بتحريمه والاجماع عليه وانه من المعلوم من الدين بالضرورة أو هذا جزاؤه ان لم يكن كذلك وهو كغيره من سائر الكبائر تحت خطر المشيئة^(٤١) . وقال ابن عطية (ما أحفظ من أئمة العلم من يجوز^(٤٢)) قلت : لا تسلم دعوى الاجماع لوجود المخالف كما هو الحال في المذهبين التاليين .

المذهب الثاني

أجاز شهاب الدين احمد بن أحمد الطيبي الشافعي التصوير على ما يمتن ويداس ، وقال المناوي (وشمل النهي التصوير على ما يداس ويمتن ومن فهم اختصاص النهي بغير الممتن فقدوهم والعجب من الامام الطيبي مع كونه شافعيًا وقع فيما ذهب اليه هذا القائل مع كون منقول مذهبه خلافه^(٤٣)) . كما أجاز أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي والد امام الحرمين نسج الصورة في الثوب وافاد عبد الرحمن بن مأمون الشافعي الشهير بأبي سعد المتولي ان التصوير على الارض وجه في المذهب الشافعي^(٤٤) ولم أر لهم ادلة استدوا بها وعلى أي حال فادلة الفريق الثالث ان سلمت له ادلة هذا الفريق وزيادة.

المذهب الثالث

ذهب المتأخرون من علماء المالكية وهو الذي استقر عليه المذهب المالكي وعليه الفتوى الى كراهة تصوير واتخاذ ما ليس له ظل ان كان في غير ممتن كحائط وورق وان كان في ممتن

كحصر وبساط فخلاف الاولى^(٤٥) قال الشيخ احمد الدردير (يحرم تصوير حيوان عاقل أو غيره اذا كان كامل الأعضاء اذا كان يدوم اجماعا وغير ذي الظل كالمنقوش في حائط أو ورق فيكره ان كان غير ممتن والا فخلاف الاولى كالمنقوش في الفرش)^(٤٦) وبنحو هذا قال الخرشي وعليش^(٤٧) قال الشيخ محمد الخضر حسين (وعلى هذا المذهب - أي إباحة ما ليس له ظل - جرى المتأخرون من فقهاء المالكية الا انهم عبروا بالكراهة وخلاف الاولى)^(٤٨).

نعم قد الحق عبد الله بن محمد الشهير بابن شاس شيخ المالكية في عصره بالمحرّم الصور التي على جدران الدار ولم يوافق على ذلك علماء المالكية الا اذا كانت الصور مجسدة^(٤٩). وعدم تحريم تصوير واتخاذ ما ليس له ظل قول في مذهب احمد لكنه خلاف الصحيح المعتمد عند الحنابلة^(٥٠) كما ذهب الى اباحة تصوير واتخاذ ما ليس له ظل عدد من العلماء المعاصرين منهم محمد نجيب المطيعي وسيد سابق ويوسف القرضاوي وحسين محمد مخلوف واحمد محمد جمال ومحمد متولي الشعراوي ومحمد الحبش^(٥١).

تنبيه

غزا الشيخ محمد بخيت المطيعي للخطابي ما يفيد إباحته لهذا النوع من التصوير (ما ليس له ظل) فانه قال (قال الخطابي : الذي يصور أشكال الحيوان والنقاش الذي ينقش اشكال الشجر ونحوه فاني ارجو ان لا يدخل في هذا الوعيد وان كان جملة هذا الباب مكروها وادخلا فيما يشغل القلب بما لا يعني)^(٥٢).

واستدل بقول الخطابي هذا مع ما مكان مكي والنحاس وابن الفرس^(٥٣) عن فرقة أنها تبيح التصوير أنه يتمتع القول بالاجماع على تحريمه الذي قال ابن عابدين انه ظاهر كلام النووي كما تقدم. ثم علق على ما فهمه من كلام الخطابي معتذرا عنه فقال (وما ذاك الا أن مصور شكل الحيوان لا يوجد صورة الحيوان بل انما يرسم شكله وصورته ، والصور على هذا الوجه قد فقدت أعضاء كثيرة لا تعيش بدونها بل هي فاقدة للجرم فليست هي صورة الحيوان التي يكلف مصورها يوم القيامة نفخ الروح فيها وليس فيها بنافخ لأن الظاهر أن الصورة التي يقال فيها ما

ذكر هي الصورة المجسمة ذات الظل التي لم تفقد عضولا لا تعيش بدونها حتى تكون قابلة بذاتها لنفخ الروح فيها فيكون عجز المصور عن النفخ راجعا اليه لعدم قابلية الصورة للحياة^(٥٤).

واعتمد نقل الشيخ محمد بخيث عن الخطابي حفيده محمد نجيب المطيعي والدكتور يوسف القرضاوي والشيخ محمد الخضر حسين فاوهموا اباحة الخطابي لهذا النوع من التصوير^(٥٥).

كما نقل الدكتور القرضاوي والشيخ محمد بخيث عن الشيخ محمد نجيب تعليق الشيخ محمد نجيب على ما ذكره عن الخطابي معللا كلامه معتذرا عنه دون تعليق منهما عليه فاوهما ان يبيح هذا النوع أيضا^(٥٦)، وليس الامر كذلك فلا الخطابي يبيح تصوير ما ليس له ظل ولا الشيخ محمد بخيث كما ستبين لك فيما يلي :

قال الخطابي تعليقا على حديث ابن مسعود مرفوعا : أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون^(٥٧)، (المصور : الذي يصور اشكال الحيوان فيحكيها بتخطيط لها وتشكيل . فأما النقاش الذي ينقش اشكال الحجر ويعمل التجاويز والخواتيم ونحوها فاني ارجو ان لا يدخل في هذا الوعيد ، وان كان جملة هذا الباب مكروها وادخلا فيما يلهي ويشغل القلب بما لا يعني ، وانما عظمت العقوبة بالصورة لأنها تعبد من دون الله وبعض النفوس نحوها ينزع)^(٥٨).

وأظن ان الشيخ " محمد بخيث قرأ قول الخطابي مختصر في عمدة القاري^(٥٩) فظن أن قوله لا يدخل في هذا الوعيد (يعود على المصور وليس كذلك اذ انتهى تعريف المصور الذي يستحق الوعيد ووصف في الحديث بأنه اشد الناس عذابا عند قوله (وتشكيل) فاما النقاش فلا يدخل وان كان عمله مكروها ويشغل القلب بما لا يعني وهو واضح.

ولما رأى د. القرضاوي والشيخ محمد نجيب ان كلمة يدخل تعود على مفرد والمذكور اثنان هما المصور والنقاش أضافا الف التنثية لقوله فلا يدخل لتصبح (فلا يدخل) فإزداد التحريف وقال الشيخ محمد نجيب في نهاية رسالته المذكورة (الراجح ان التصوير المنهي عنه شامل لايجاد كل صورة وصنعها لافرق في ذلك بين ذات الظل وما ليس لها ظل)^(٦٠) فدل على ترجيحه لتحريم هذا النوع من التصوير علا خلاف ما أوهم حفيده محمد نجيب والدكتور القرضاوي.

بعد هذا التحرير لمذاهب العلماء اسوق لك ادلة الفريقين : المحرمين لتصوير ما ليس له ظل وهم جمهور أهل العلم ، والمبيحين له وهم المتأخرون من فقهاء المالكية ومن ايدهم من العلماء المعاصرين ، واما بعض علماء الشافعية كالطبيي ومن معه فتدخل ادلتهم ضمن ادلة الفريق الثاني :

أدلة الجمهور

أولاً: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)^(٦١) وفي رواية لمسلم (إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون)^(٦٢) وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال (إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله)^(٦٣) وفي رواية عنها (الذين يشبهون بخلق الله)^(٦٤) وهي مفسره لقوله (يضاهون) .

ثانياً: عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال (إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم)^(٦٥) . وفي رواية لعائشة رضي الله عنها (إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم)^(٦٦) وفي رواية أخرى عنها (إن الذين يعملون هذه الصور يعذبون الخ)^(٦٧) .

ثالثاً: عن أبي جحيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ لعن آكل الربا وموكله والواشمه والمستوشمه والمصور)^(٦٨) .

رابعاً: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول (من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ)^(٦٩) وفي رواية (من صور صورة عذب حتى ينفخ بها الروح وليس بنافخ)^(٧٠) وفي رواية (كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفساً فتعذبه في جهنم)^(٧١) .

خامساً: عن جابر رضي الله عنه قال (نهى رسول الله ﷺ عن الصورة في البيت ونهى أن يصنع ذلك)^(٧٢) .

سادسا: عن ابي هريره رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (تخرج عنق من النار يوم القيامة لها عينان تصران واذنان تسمعان ولسان ينطق يقول : اني وكلت بثلاث بكل جبار عنيد وبكل من دعا مع الله الها آخر وبالمصورين)^(٧٣).

هذه الاحاديث كما ترى تنهى عن التصوير وتتوعد فاعله وبه تعم المجسم وغير المجسم ويزيد الامر وضوحا الاحاديث التالية التي تنهى عن التصوير غير المجسم.

سابعا : عن علي رضي الله عنه قال (كان رسول الله ﷺ في جنازة فقال : أيكم ينطلق الى المدينة فلا يدع بها وثنا الا كسره ولا قبر الا سواء ولا صورة الا لطخها)^(٧٤) فقال رجل انا يا رسول الله فانطلق فهاب أهل المدينة فرجع ، فقال علي رضي الله عنه : أنا أنطلق يا رسول الله قال : فانطلق ، فانطلق ثم رجع فقال يا رسول الله : لم أدع بها وثنا الا كسرتة ولا قبر الا سويته ولا صورة الا لطختها ثم قال رسول الله ﷺ (من عاد الى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد)^(٧٥).

قال الحافظ ابن حجر (هذا يؤيد التعميم فيما له ظل وفيما لا ظل له)^(٧٦).

ثامنا: عن أسامة بن زيد رضي الله عنه ان النبي ﷺ دخل البيت (الكعبة) فرأى صورا فدعا بماء فأنتيته به فجعل يمحوها ويقول : قاتل الله قوما يصورون ما لا يخلقون)^(٧٧). فالحديث ظاهر أن الصور التي محاها النبي ﷺ ليس لها ظل وقد قال ﷺ فيمن صورها ومن فعل مثله (قاتل الله قوما يصورون ما لا يخلقون) وهو واضح في تحريم تصوير ما ليس له ظل.

أدلة الفريق الثالث

وهو المتأخرون من علماء المذهب المالكي ومن وافقهم من العلماء المعاصرين ممن تقم ذكرهم ولا يحرمون تصوير واتخاذ ما ليس له ظل مع كراهته عند المالكية ان لم يكن ممتهنا وكونه خلاف الاولى ان كان ممتهنا واكثر من رأيته واستدل لهذا المذهب د. يوسف القرضاوي

ولما كانت ادلتهم على جواز التصوير هي نفس ادلتهم على جواز لاتخاذ رأييت تأخيرها الى المبحث الثاني لاذكرها بعد أدلة الجمهور على تحريم اتخاذ مالا يمين فتكون اقرب للذهن وايسر للفهم واحسن للمناقشه وادنى للتذكر وعدم النسيان كما ان ذكر ادلة الجمهور على الاتخاذ قبلها سيكشف عن ادلة تتعلق بجواب هذا الفريق فيحسن ذكرها اولا حتلا نحيل الان على ما لم يذكر.

المبحث الثاني

حكم اقتناء الصور التي ليس لها ظل

اختلف ائمة الفتوى وفقهاء الامصار في حكم اتخاذ ما ليس له ظل من الصور على عدة أقوال أعرض لها بالتفصيل ذاكرنا ادلة كل قول مع بيان الراجح منه باذن الله.

المذهب الاول

ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الامصار وهو مذهب ابي حنيفة والثوري ومالك والشافعي وهو الصحيح المعتمد عند الحنابلة الى ان اتخاذ المصور فيه صورة الحيوان ان كان غير ممتهن بأن كان مصورا او معلقا على حائط او سقف او نحو ذلك فهو حرام ، وان كان ممتهنا بان يكون في بساط يداس او فراش يفرش او مخدة يتكأ عليها ونحوها فليس بحرام. فاحترام الصورة وتعظيمها بتعليقها ونحوها يجعلها حراما وامتهانها واذلالها يزيل الحرمة قال النووي (اتخذ المصور فيه صورة حيوان ان كان معلقا على حائط او ثوبا ملبوسا او عمامه ونحو ذلك مما لا يعد ممتهنا فهو حرام ، وان كان في بساط يداس ومخده ووساده ونحوها مما يمتن فليس بحرام ، ولا فرق في هذا كله بين ماله ظل وما لا ظل له ، هذا تلخيص مذهبنا في المسألة وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم) (٧٨).

وقال القاضي عياض المالكي (وكره مالك والشافعي وابو حنيفة والاكثر ما صور في غير ثوب او في ثور لا يمتن وهو أصح الاقاويل والجامع بين الاحاديث) (٧٩).

وقال ابن مفلح الحنبلي (يحرم استعمال ما فيه صورة الحيوان بلا ضروره وجعله سترًا معلقًا وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي)^(٨٠) يعني بالاضافة للحنابلة.

وقال الحافظ بدر الدين العيني (هذا أوسط المذاهب وبه قال مالك والثوري وابو حنيفة والشافعي)^(٨١) قلت : وكذلك طمس رأس السوره او محوه او قطعه يزيل الحرمه كامتئانها واذلالها كما سيظهر من خلال البحث واليك اقوال المذاهب على التفصيل من كتبهم المعتمدة .

قال محمد بن الحسن الشيباني (ما كان فيه من تصاوير من بساط يبسط او فراش يفرش او وسادة فلا بأس بذلك ، انما يكره من ذلال الستر وما ينصب نصبًا وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا)^(٨٢).

وقال الكاساني (تكره التصاوير في البيوت لما روي عن رسول الله ﷺ عن سيدنا جبريل عليه السلام انه قال (لا ندخل بيتًا في كلب أو صورة) ولأن امساكها تشبه بعبد الاوثان الا اذا كانت على البسط أو الوسائد الصغار التي تلقى على الارض ليجلس عليها لأن دوسها بالأرجل اهانة لها فامسكها في موضع الاهانة لا يكن تشبها بعبد الاصنام ، ويكره على الستور على الازر المضروبة على الحائط وعلى الوسائد الكبار وعلى السقف لما فيه من تعظيمها ثم المكروه صور ذات الروح فاما صورة مالا روح من الاشجار والقناديل ونحوها فلا بأس)^(٨٣).

قلت : هذه الكراهة عندهم تحريميه كما جاء في حاشية ابن عابدين^(٨٤) ويؤيده ما جاء في الفتاوى الهندية قال (ولا يجوز ان يعلق في موضع شيئًا فيه صورة ذات روح ويجوز ان يعلق ما فيه صورة غير ذات روح)^(٨٥) وقال مالك بن أنس (ما كان - يعني من التماثيل - في الثياب والبسط والوسائد فان هذا يمتن قال : وكان ابو سلمة بن عبد الرحمن يقول : ما كان يمتن فلا بأس وارجو ان يكون خفيفا ، ومن تركه غير محرم له فهو احب الي.

وقال عبد الرحمن بن القاسم : سألت مالكا عن الخاتم يكون فيه التماثيل ألبس ويصلى به قال لا يلبس ولا يصلى به)^(٨٦).

وعن المزني عن الشافعي قال (ان دعي رجل الى عرس ان رأى صور ذات ارواح لم يدخل ان كانت منصوبة وان كانت توطأ فلا بأس وان كانت صور الشجر فلا بأس)^(٨٧).

وقال الشيرازي (ما كان على صور الحيوان على حائط أو ستر فهو كالصنم وما يوطأ فليس كالصنم لأنه غير معظم^(٨٨) وقال ابن تيمية الجد (ويجوز افتراش ما فيه صورة حيوان وجعله وسائد ولا يجوز تعليقه وستر الحيوان به)^(٨٩).

وقال البهوتي (يحرم تعليق ما فيه صورة حيوان وستر الجدر به) وقال (ان كانت الستور المصورة مبسطة او على وسادة فلا بأس لأن فيه إهانة لها ولأن تحرم تعليقها انما كان لما فيه من التعظيم والتشبه بالاصنام التي تعبد وذلك مفقود في البسط)^(٩٠).

وقال المرداوي (يحرم افتراشه ولا جعله مخدة بل ولا يكره)^(٩١).

تنبيه : قال ابن حجر (مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب ولو كان معلقا على خـبر ابي طلحة^(٩٢)، لكن ان ستر به الجدار منع عندهم)^(٩٣) وعليه فيه ملاحظتان:

الاولى : ان ما ذكره ليس الصحيح المعتمد عند الحنابلة كما تقدم قبل قليل.

الثانية : انهم لا يمنعون ستر الجدار بالثوب غير المصور بل هو مكروه ان كان لغير حاجة فان كان لحاجة من حر أو برد فلا بأس به)^(٩٤).

ادلة الجمهور

اولا: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال (نهى رسول الله ﷺ عن الصورة في البيت ونهى ان يصنع ذلك)^(٩٥). فقوله نهى عن الصورة شامل لكل صورة مجسمة وغير مجسمة.

ثانيا: عن علي رضي الله عنه قال (كان رسول الله ﷺ في جنازة فقال : أيكم ينطلق الى المدينة فلا يده بها وثا الا كسره ولا قبرا الا سواه ولا صورة الا لطخها) الحديث وقد تقدم بتمامه^(٩٦). قال ابن حجر (ويؤيد التعميم فيما له ظل وفيما لا ظل له ما أخرجه أحمد من

حديث علي فذكر الحديث السابق مختصراً^(٩٧) قلت : وينويده ايضاً حديث علي نفسه أنه بعث ابا الهياج الاسدي - حبان بن حصين - فقال له : الا أبعتك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ان لا تدع تمثالاً الا طمسته ولا قبراً مشرفاً الا سويته^(٩٨). والمراد بالتمثال هنا ما ليس له ظل لقوله (الا طمسته) ولم يقل الا كسرتة كما قال عن الوثن في الحديث قبله ويؤيد ذلك ما جاء في رواية اخرى لمسلم (ولا صورة الا طمستها بدل قوله (ولا تمثالاً الا طمسته)).

ثالثاً: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (أتاني جبريل فقال : كنت اتيتك البارحة فلم يمنني أن أكون دخلت عليك البين الذي كنت فيه الا أنه كان في البيت تمثال الرجال وكان في البيت قرام^(٩٩) ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال فليقطع فليصير كهية الشجرة ومر بالستر فليقطع ويجعل منه وسادتين متبذتين - مطروحتين - يوطآن ومر بالكلب فليخرج^(١٠٠)). وفي رواية عن ابي هريرة ان جبريل جاي النبي ﷺ فعرف النبي ﷺ صوته فقال ادخل ، فقال : ان في البيت سترا في الحائط فيه تماثيل فاقطعوا رؤوسها أو اجعلوها بساطاً أو وسائد فاطنوه فانا لا ندخل بيتاً في تماثيل^(١٠١) وعند بعض الاثمة تصاوير بدل تماثيل.

رابعاً: عن عائشة رضي الله عنها ان سول الله ﷺ لم يكن يترك شيئاً فيه تصاليب الا نقضه^(١٠٢). قال ابن حجر (وفي رواية : تصاوير بدل تصاليب)^(١٠٣). قال العظيم أبادي (قيل المراد مطلق التصوير كما في رواية)^(١٠٤). وقال ابن بطال (في هذا الحديث دلالة على انه ﷺ كان ينقض الصورة سواء كانت مما له ظل أم لا وسواء كانت مما توطأ أم لا سواء في الثياب وفي الحيطان وفي الفرض والاوراق وغيرها)^(١٠٥).

خامساً: عن زيد بن خالد الجهني عن ابي طلحة الانصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل قال فاتيت عائشه فقلت ان هذا يخبرني ان النبي ﷺ قال (لا تدخل الملائكة بيتاً في كلب ولا تماثيل) فهل سمعت رسول الله ﷺ ذكرو ذلك فقالت لا ولكن سأحدثكم ما رأيته فعل، رأيته خرج في غزاته فاخذت نمطا فسترته على

الباب فما قدم فرأى النمط عرفت الكراهية في وجهه فجذبه حتى هتكه أو فكعه وقال : ان الله لم يأمرنا ان نكسو الحجاره والطين قالت ففقطنا منه وسادتين فلم يعجب ذلك علي^(١٠٦). وفي رواية اخرى لعائشة قالت (دخل رسول الله ﷺ وقد سترت سهوة^(١٠٧) لي بقرام قيه تماثيل فلما رآه هتكه وتلون وجهه وقال يا عائشة أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله قالت عائشة لجعلنا منه وسادة أو وسادتين^(١٠٨)) وفي رواية للبخاري (قدم رسول الله ﷺ من سفر وقد سترت سهوة الخ) وفي رواية اخرى للبخاري (قدم رسول الله ﷺ من سفر وقد سترت على بابي درنوكا^(١٠٩) في الخيل ذوات الاجنحة) فهذا مفسر للصورة التي في الستر ، وفي رواية قالت فاتخذت منه نمريقتين^(١١٠) فكانتا في البيت يجلس عليهما^(١١١) وفي رواية لمسلم فاخذته - أي الستر فجعلته مرفقتين فكان يرتفق بهما في البيت^(١١٢) .

سادسا: عن عائشة رضي الله عنها انها اشترت نمرقه فيها تصاوير فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية وقالت يا رسول الله : أتوب الى الله والى رسوله فماذا اذنبت ، قال : ما هذه النمركة ، قلت لتجلس عليها وتوسدها قال : إن اصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم وان الملائكة لا تدخل بيتا فيه الصورة^(١١٣).

سابعا: اخبار النبي ﷺ ان البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة ، وقد تواتر معنى ذلك عن النبي ﷺ من رواية عدد كبير من الصحابة منهم ابو سعيد الخدري وابو طلحة الانصاري وابو هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب وأسامة بن زيد وابو ايوب الانصاري وميمونة وعائشة رضي الله عنهم^(١١٤).

المذهب الثاني

ذهب أبو هريرة ومحمد بن شهاب الزهري والخطابي والبغوي وابن العربي والداودي والمباركغوري والالباني الى ان النهي في لاصور على العموم ما دامت على حالها سواء كان معلقه في الستور والحيطان او منصوبة او مبسوطة ومهانة في الفرش والبسط الا ان تقطع وتتفرق اجزاؤها وتحل اوصالها أو يقطع رأسها أو يطمس.

واحتجوا لمذهبهم اولاً بالاحاديث التي تنهى عن التصوير على وجه العموم^(١١٥) وثانياً بحديث النمرقة^(١١٦) قال النووي (هذا مذهب قوي)^(١١٧).

قال ابن قدامة (كطان ابو هريره يكره التصاوير ما نصب منها وما بسط)^(١١٨) واخرج ابن ابي شيبة بسنده عن الزهري انه كان يكره التصاوير ما نصب منها وما بسط)^(١١٩).

وقال ابن العربي (كيفية الحكم فيها- أي الصور انها محرمة اذا كانت اجسادا بالاجماع فلن كانت رقما ففيها اربعة اقوال ذكر الاول والثاني ثم قال الثالث: أنها اذا كانت صورة متصلة الهيئة قائمة الشكل منع فان هتك وقطع وتفرقت الاجزاء جاز للحديث قالت فيه فجعل منه وسادتين كان يرتفق بهما)^(١٢٠) ثم ذكر الرابع وقال والثالث أصح والله أعلم^(١٢١).

وقال الخطابي (واما الصورة - أي التي تمنع دخول الملائكة فهي كل صورة من ذوات الارواح كانت لها اشخاص منتصبه - أي مجسمة. أو كانت منقوشة في سقف أو جدار أو مصنوعة في نمط أو منسوجة في ثوب أو ما كان فان قضية العموم تأتي عليه فليجتنب وبالله التوفيق)^(١٢٢).

وقال (الصورة اذا غيرت بأن يقطع رأسها أو تحل اوصالها حتى تغير هيئتها عما كانت لم يكن بها بعد ذلك بأس)^(١٢٣) وبنحو قول الخطابي قال البغوي^(١٢٤) ورجحه المباركغوري فقال (وهذا الكقول هو الاحوط عندي وهو المنقول عن الزهري وقواه النووي)^(١٢٥).

وقال الالباني (التحريم يشمل الصورة التي توطأ اذا تركت على حالها ولم تغير بالقطع)^(١٢٦).

وأدعى الدجاودي ان حديث النمرقه ناسخ لجميع الاحاديث الدالة على الرخصة في الصور الممتهنة واحتج بانه خبر والخبر لا يدخله النسخ فيكون هو الناسخ وتعقبه ابن حجر بان النسخ لا ثبت بالاحتمال وبما ذكره ابن التين باب الخبر اذا قارنه الأمر جاز دخول النسخ فيه^(١٢٧).

المذهب الثالث

ذهب الصحابي زيد بن خالد الجهني والقاسم بن محمد والليث بن سعد وابن حزم الظاهري الى انه يجوز ان يتخذ من الصور ما كان رقما في ثوب سواء امتنهن ام لا وسواء علق في حائط او لا الا ان ابن حزم كره ذلك ان كان معلقا ولم يحرمه ، وكرهوا ما كان مصورا في الحيطان . وحكي عن ابي حامد الاسفرائيني الشافعي في الستور عليها صورة الحيوان أنها ان استعملت لزينة حرم وان كانت لمنفعة كستر باب لم يحرم^(١٢٨) اما زيد بن خالد الرواية عنه في اتخاذه الستر المصور^(١٢٩) . واما القاسم بن محمد فق روى ابن ابي شيبة بسنده عن ابن عون قال دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة في بيته فرأيت في بيته حجلة فيها تصاوير القندس والعنقاء^(١٣٠) .

قال ابن عبد البر (كره الليث التماثيل التي تكون في البيوت والاسرة والقباب والمنارات الا ما كان رقما في ثوب)^(١٣١) .

وقال ابن حزم (لا يحل اتخاذا الصور الا ما كان رقما في ثوب)^(١٣٢) وقال (صح عن رسول الله ﷺ انه كره الستر المعلق فيه التصاوير فجعلت له منه وسادة فلم ينكرها فصاح ان الصور ف الستور مكروهة غير محرمة وفي الوسائد وغير الستور ليس مكروهة)^(١٣٣) . واستدل بحديث زيد بن خالد وحديث ابي طلحة في نزعه النمط الاتيين ضمن ادلة المذهب الرابع^(١٣٤) وعلى أي حال فادلة هذا الفريق لا تخرج عن ادلة الفريق الاتي الذي يبيح تصوير واتخاذ ما ليس له ظل مطلقا وستأتي مع مناقشتها وبيان الراجح منها بعد ذكر المذاهب الاربعة باذن الله .

المذهب الرابع

تقدم في المبحث الاول ان المتأخرين من علماء المالكية ذهبوا الى جواز تصوير واتخاذ ما ليس له ظل الا انه يكره عندهم ان كان في غير ممتن كأن يكون منقوشا في حائط او معلقا او منصوبا وهو خلاف الاولى ان كان في ممتن كبساط وحصير^(١٣٥).

كما تقدم في المبحث الاول ان المتأخرين من علماء المالكية ذهبوا الى جواز تصوير واتخاذ ما ليس له ظل الا انه يكره عندهم ان كان في غير ممتن كأن يكون منقوشا في حائط أو معلقا او منصوبا وهو خلاف الاولى ان كان في ممتن كبساط وحصير^(١٣٦).

كما تقدم ان جواز التصوير واتخاذ قول في مذهب احمد وقول عدد من العلماء المعاصرين^(١٣٧) ووافق هذا الفريق بعض السلف في الاتخاذ دون التصوير فقالوا : انما ينهى عما كان له ظل ولا بأس بالصور التي ليس لها ظل^(١٣٨).

قال النووي (وهذا مذهب باطل)^(١٣٩) وتعقبه ابن حجر بأن في اطلاق كونه مذهبيا باطلا نظرا اذ هو مروي بسند صحيح عن القاسم بن محمد فيحتمل انه تمسك في ذلك بعموم قوله (الا رقما في ثوب) فانه أعم من أن يكون معلقا او مفروشا ثم قال : والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة وكان من افضل أهل زمانه.

قلت : اخطأ ابن حجر ومن تبعه^(١٤٠) على النووي لأنه لم يصف مذهب القاسم بن محمد بالبطلان اذ هو يفرق بين من أباح اتخاذ الصور التي ليس لها ظل مطلقا وبين من أجاز منها رقما في ثوب وجعل الثاني قول القاسم بن محمد ووصف الاول بالبطلان دون الثاني قال بعد ان ذكر المذهب الاول ووصفه بالبطلان (وقال آخرون يجوز منها ما كان رقما في ثوب سواء أمتن أم لا وسواء علق في حائط ام لم لا وكرهوا ما كان له ظل أو كان مصورا في الحيطان وشبهها سواء كان رقما أو غيره واحتجوا بقوله في بعض أحاديث الباب الا ما كان رقما في ثوب، وهذا مذهب القاسم بن محمد) ولم يعلق عليه بشيء.

كما تقدم جواز التصوير والاتخاذ قول في مذهب احمد وقول عدد من العلكاء المعاصرين^(١٤١) ووافق هذا الفريق بعض السلف دون التصوير فقالوا : انما ينهى عما كان له ظل ولا بأس بالصور التي لها ظل^(١٤٢).

قال النووي (وهذا مذهب باطل)^(١٤٤) وتعقبه ابن حجر بأن في اطلاق كونه مذهباً باطلا نظرا اذ هو مروى بسند صحيح عن القاسم بن محمد فيحتمل انه تمسك في ذلك بعموم قوله (الا رقما في ثوب) فنته اعم من ان يكون معلقا او مفروشا ثم قال : والقاسم بن محمد احد فقهاء المدينة وكان من افضل اهل زمانه^(١٤٥). قلت : اخطأ ابن حجر ومن تبعه^(١٤٦) على النووي لانه لم يصف مذهب القاسم بن محمد بالبطلان اذ هو يفرق بين من اباح اتخاذ الصور التي ليس لها ظل مطلقا وبين من اجاز ما كان منها رقما في ثوب وجعل الثاني قول القاسم بن محمد ووصف الاول بالبطلان دون الثاني قال بعد ان ذكر المذهب الاول ووصفه بالبطلان (وقال آخرون يجوز منها ما كان رقما في ثوب سواء امتهن ام لا وسواء علق في حائط ام لا وكرهوا ما كان له ظل او كان مصورا في الحيطان وشبهها سواء كان رقما او غيره واحتجوا بقوله في بعض احاديث الباب الا ما كان رقما في ثوب ، وهذا مذهب القاسم بن محمد)^(١٤٧).

وقد تقدم في المبحث الاول (حكم تصوير ما ليس له ظل) ان اكثر من دلل لهذا المذهب هو الدكتور يوسف القرضاوي وان ادلتهم على جواز التصوير هي عين ادلتهم على جواز اتخاذ لذا لم اذكرها هناك لاذكرها هنا في المبحث بعد ذكر ادلة الجمهور على مذهبهم فتكون اقرب لذهب القاريء عند المناقشة وبيان الراجح من الاقوال فاليك هي مع تخريجها وتعليقات الدكتور القرضاوي عليها :

اولا: عن بسر بن سعيد ان زيد بن خالد الجهني حدثه ومع بسر عبيد الله الخولاني ان طلحة حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا تدخل الملائكة بيتا في صورة) قال بسر : فمرض زيد بن خالد فعدهاه فاذا نحن في بيته بستر فيه تصاوير ، وفي رواية على بابة ستر فيه صورة ، فقلت لعبيد الله الخولاني الم يحدثنا في التصاوير قال انه قال رقما في ثوب الم تسمعه قلت لا قال بلى ذكر ذلك^(١٤٨).

ثانيا: عن عبيد الله بين عبد الله بن عتبة بن مسعود انه دخل على ابي طلحة الانصاري يعوده قال فوجد عنده سهل بن حنيف-صحابي اخر- فدعا ابو طلحة انسانا فنزع نمطا من تحته فقال له بن حنيف لم تنزعه قال لان فيه تصاوير وقد قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد علمت ، فقال سهل : الم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا رقما في ثوب قال بلى ولكنه اطيب لنفسى (١٤٩) فهذان الحديثان مقيدان فيحمل عليهما كل ما ورد من النهي عن التصاوير ولعن المصورين قال الدكتور القرضاوي (الا يدل هذان الحديثان على ان الصور المحرمة انما هي المجسمة التي نطلق عليها التماثيل) ثم افاد ان غير المجسمة لا يوجد نص صحيح سليم من المعارضة يدل على حرمتها(١٥٠).

ثالثا: عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان لنا ستر فيه تمثال طائر وكان الداخل اذا دخل استقبله فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (حولي هذا فاني كلما دخلت فرأيتك ذكرت الدنيا)(١٥١). قال سيد سابق (فهذا دليل على انه ليس بحرام لانه لو كان حراما في اخر الامر بهتكه ولما اكتفى بمجرد تحويل وجهه) (١٥٢). وقال د. القرضاوي : فلم يأمرها بقطعه وانما امرها بتحويله من مكانه في مواجهة الداخل الى البيت وذلك كراهية منه عليه السلام كان يصلي السنة والنوافل كلها في البيت ومثل هذه الانماط والاستار ذات التصاوير والتماثيل من شأنها ان تشغل القلب عن الالتزام الخشوع والاقبال الكامل عن مناجاته الله سبحانه(١٥٣) واكد هذا بالدليل التالي .

رابعا: عن أنس قال : كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم (امطيه عني فانه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي) (١٥٤). قال : وبهذا يتبين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقر في بيته وجود ستر فيه تمثال طائر ووجود قرام فيه تصاوير (١٥٥). ومثل حديث انس حديث القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها انه كان لها ثوب فيه تصاوير ممدود الى سهوة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى اليه فقال اخريه عني قالت فاخرته فجعلته وسائد(١٥٦).

خامسا: انهم حملوا حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى (ومن اظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلقى) (١٥٧) على التصوير المجسم قال د. القرضاوي : وخلق الله تعالى مجسم وهو الذي يمكن قبول نفخ الروح فيه اذا السطح ليس قابلا لذلك ولانها ادخل في الترف والسرف ولا

سيما ان كان من المعادن الثمينة^(١٥٨) وقال في موضع اخر : فهذا كله من زيادة الترفه والتنعيم وهو من وادي الكراهية لامن وادي التحريم^(١٥٩).

هذه اهم الادلة التي استدل بها هذا الفريق من اهل العلم على اباحة تصوير واتخاذ ما ليس اه ظل وانت ترى ان جميعها ان سلمت لهم انما هو في جواز اتخاذ الصور واقتنائها لا في ابحة التصوير لما لا ظل له . نعم قد يقال انه اذا جاز اقتناء الصور جاز رسمها لانها انما ترسم لتقتنى وتتخذ . والجواب انه لا تلازم بين الامرين فقد يباح الاتخاذ في بعض حالاته ولا يباح التصوير ، وقد فرق العلماء بين التصوير والاتخاذ^(١٦٠) هذا من جهة ومن جهة اخرى فالادلة السابقة انما هي في اتخاذ الرقم في الثوب لا فيما لا ظل له مطلقا وفرق بين قول من اباح الرقم في الثوب ومن اباح ما ليس له ظل مطلقا كالصور على الجدران والسقوف وعلى الحديد والنحاس وغير ذلك مما يرسم على لوحات الفن والزينة كما تقدم في المذهبين الثالث والرابع .

نعم يمكن ان يقال انه اذا جاز الرقم في الثوب قسنا عليه كل ما ليس له ظل فالجواب انه قياس مع الفارق لان الثوب - وهو قطعة القماش بصدد ان يمتحن بالاستعمال ولو علقت كستر على الحائط او سدة طاقة او نافذة بينما ما صور على الجدر والسقوف والحديد او كان في براويز فغطي بالزجاج كان اقرب للزينة والتكريم منه للمتهان . واياما كان الامر فلنبدأ بمناقشة ادلة هذا الفريق لنرى هل يسلم لهم الاستدلال بها اولا: اما حديث زيد بن خالد في تعليقه الستر المصور وحديث ابي طلحة في نزعه النمط ذا التصاوير واخبار زيد وسهل بن حنيفة ان الرسول صلى الله عليه وسلم استثنى الرقم في الثوب بعد قوله (لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة) بقوله (الا رقما في ثوب) وحديث انس وعائشة في صلاته صلى الله عليه وسلم الى الثوب المصور فاجلب الجمهور عنها بان المراد ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الارواح كالشجر وغيره^(١٦١).

وبهذا يجمع بين الاحاديث بان النهي متوجه لما كان فيه صور الحيوان والاباحة لما فيه صور غير الحيوان . وقيل ان المراد من استثناء الرقم في الثوب ما كان يوطأ ويمتنع لا ما كلن معلقا وهو ما رجحه الطحاوي والعيني فافاد الطحاوي ان المراد بالرقم هنا ما يمتنع من الثياب المبسوطة كهيئة البسط لا ما سواها من الثياب المعلقة والملبوسة^(١٦٢) . وقال العيني (انما نهى الشارع اولا عن الصور كلها وان كانت رقما لانهم كانوا حديثي عهدج بعبادة الصور فنهى عن

ذلك جملة ثم لما تقرر نهيهِ عن ذلك اباح ما كان رقما في ثوب للضرورة الى اتخاذ الثياب فاباح ما يمتن لانه يؤمن على الجاهل تعظيم ما يمتن وبقي النهي فيما لا يمتن^(١٦٣). ويقول الدكتور يوسف القرضاوي (لا غرو ان شددت الاحاديث النبوية في هذا الامر - التصوير واتخاذ الصور - وان كان تشديدها في صنعة التصوير اكثر من تشديدها في اقتناء الصورة فبعض ما يحرم تصويره يجوز اقتناؤه فيما يمتن مثل البسط والوسائد ونحوها مما يبتذل بالاستعمال) ملامح المجتمع المسلم (ص ٢٩٣) كذا قال ثم عاد فجعل ما لم يمتن من مكروه فحسب لانهم مظاهر الترف انظر ص (٢٩٩) من المراجع السابق ثم رايته اخيرا تراجع عن جواز تعليق الصور في كتابه فتاوى معاصره كما بينته في هامش ص (٢٣). قلت: ويدل عليه حديث ابي طلحة في نزعه النمط من تحته وهذا يعني انه ممتن غير معلق وذكر انه نزعه لانه اطيّب لنفسه لا لانه حرام، واما تعليق زيد للستر فليس فيه ان النبي عليه السلام قرره عليه او اذن له فيه فيحتمل انه فهم ان استثناء الرقم في الثوب يشمل ما كان معلقا وما كان ممتنا. لكن يعكر على احتمالين السابقين^(١٦٤) حديث عائشة في الستر الذي فيه تمثال الطائر وكان الداخل اذا دخل استقبله فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم حولي هذا فاني كلما دخلت فرأيت ذكرت الدنيا.

وقد اجاب النووي عن هذا الحديث بأنه كان قبل تحريم اتخاذ ما فيه الصورة فلماذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل ويراه ولا ينكره قبل هذه المرة الاخيرة^(١٦٥) وكذا قال ابن حجر العسقلاني يحتمل ان يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث ابي هريرة الذي اخرجه السنن^(١٦٦).

ومعنى هذا انهما يقولان ان هذا الحديث وما منسوخ في معناه منسوخ بالاحاديث التي تدل على الرخصة حتى في الصور وتقدمت دعوى الداودي ان حديث النمرقة ناسخ لجميع الاحاديث التي تدل على الرخصة حتى في الصور الممتنة^(١٦٧) وقد اعترض الدكتور القرضاوي على دعوى النووي بان احاديث تحريم الصور في الرقم متأخره لان هذا معناه النسخ والنسخ لا يثبت بالاحتمال بل يستلزم امرين:

أحدهما: التحقق من تعارض النصين بحيث لا يمكن الجمع بينهما والجمع هنا ممكن بحمل احاديث التحريم على قصد مضاهاة مضاهاة خلق الله او بقصرها على المجسم .

ثانيهما: معرفة المتأخر من النصين ولا دليل على تأخر التحريم^(١٦٨).

قلت : اما الاول فالتعارض ليس قائما بين الاحاديث التي تنهى عن التصوير على العموم والاحاديث المبيحة للرقم في الثوب وان توسعنا قلنا ما ليس له ظل وذلك بحمل الاحاديث العامة على من قصد مضاهاة خلق الله اوبقصرها على الصور المجسمة فيستثنى من العموم الرقم في الثوب او ما ليس له ظل . غير ان التعارض قائم بين الاحاديث التي تبيح الرقم في الثوب او ما ليس له ظل ولو كان معلقا كحديث الستر الذي فيه تمثال الطائر والاحاديث التي تفيد تحريم ذلك كهتكه صلى الله عليه وسلم للسترا المعلق ، وعدم دخوله البيت الذي فيه النمرقة المصورة^(١٦٩) وعدم دخول جبريل عليه السلام بيت النبي صلى الله عليه وسلم لان فيه تمثالا وسترا مصورا وامره صلى الله عليه وسلم لعلي بطمس كل صورته وغير ذلك مما تقدم في ادلة الجمهور^(١٧٠) ولم تكن مجسمة ولاى قصد بمعظمها مضاهاة خلق الله اذ يحتمل ذلك في بعض الاحاديث دون بعض.

واما الثاني فان معرفة المتأخر من النصوص هنا ويدل عليه امور :

اولا: ان عدم دخول جبريل عليه السلام بيت النبي صلى الله عليه وسلم ورد من حديث ابي هريرة كما تقدم ومعلوم ان اسلامه متأخر سنة سبع من الهجرة وسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك قطعاً .

ثانيا: حديث اسامة بن زيد في محو الرسول صلى الله عليه وسلم الصور من الكعبة وقوله (قاتل الله قوما يصورون ما لا صورها وانما قال قاتل الله قوما يصورون ما لا يخلقون ليعم كل مصور لما ليس له من ذوات الارواح لانه يصور ما لا يخلق .

ثالثا: ومما يزيد الامر وضحا حديث عائشة رضي الله عنها في هتك رسول الله صلى الله عليه وسلم للستر المصور فقد كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من غزوة له وفي رواية بعد قدومه من سفر ، وهذا السفر المشار اليه او تلك الغزوة هي غزوة تبوك كما بينت ذلك

رواية البيهقي بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك وقد نصبت على باب حجرتي عباءه وعلى عرض بيتي ستر ازماني فدخل البيت فلما رآه قال مالي يا عائشة والدنيا فهتك الستر حتى وقع بالارض (١٧٢) الحديث.

رابعا: اننا وجدنا احاديث ظاهرها التعارض وبعضها يبيح الرقم في الثوب وبعضها يحرمه فاما ان يكونا مقترنين في وقت واحد او يكون احدهما سابق والثاني متأخر اما الاول فلا يفعله العقلاء فضلا عن الشارع الحكيم فيبيح الشيء ويحرمه في وقت واحد فاذا تعين الثلثي فاما ان تكون الاباحة سابقة والتحرير متأخر او العكس اما الثاني فغير مستقيم اذ لا يعقل ان تستعمل عائشة الستور المصورة من ذوات الارواح مع علمها بالتحرير وابعدها منه ان يراها النبي صلى الله عليه وسلم فيقرها عليه فلم يبق الا الاحتمال الاخر وهي ان الصورة في الستر كانت مباخة بتقريره صلى الله عليه وسلم او بالبراءة الاصلية حتى نهى عنها صلى الله عليه وسلم فحرمها والله اعلم . وبهذا تعلم ان مذهب الجمهور هو المذهب الراجح وهو اباحة ما كان ممتهنا من الصور وتحرير ما لا يمتن ويقوي هذا المذهب كونه قول الجمهور الاعظم من الصحابة والتابعين .

عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما قال (كانوا يكرهون ما نصب من التماثيل نصبا ولا يرون بما وطنته الاقدام باسا) (١٧٣).

وقال محمد بن سيرين (كانوا لا يرون ما وطئ وبسط من التصاوير مثل الذي نصب) (١٧٤).

وقال سالم بن عبد الله بن عمر (كانوا لا يرون بما وطئ من التصاوير باسا) (١٧٥).

ولفظ كانوا يعود على الصحابة وكبار التابعين مما يدل انه كان مشتهرا بينهم شأنها فيهم . وهو قول سعد بن ابي وقاص وسالم بن عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وعكرمة مولى ابن عباس وسعيد بن جبير وعكرمة بن خالد وعطاء بن ابي رباح (١٧٦).

قال ابن عبد البر المالكي (ان جماعة من السلف قد ذهبوا هذا المذهب فيما يوطأ ويمتنهن بالاتكاء وشبهه انه لا بأس به وانه خلاف المنصوب) ثم ذكر ما رواه ابن ابي شيبة من الاثار عن قبل قليل سعد بن ابي وقاص فمن بعده وقال (هذا المذهب اوسط المذاهب في هذا الباب) (١٧٧) وقال في موضع اخر (هذا اعدل المذاهب واوسطها وعليه اكثر العلماء ومن حمل عليه الاثار لم تتعارض على هذا التأويل وهو اولى ما اعتقد فيه وهو الموفق للصواب) (١٧٨) .

وقبل ان اختتم هذا البحث لا بد ان اشير الى انه يستثنى من تجريم التصوير واتخاذ الصور (مجسما وغير مجسم) ما كانت فيه مصلحة متحققة للمسلمين يقرها اهل العلم منهم مما يحتاجه المجتمع الاسلامي وينتفع به ويغلب خيره على شره لا العكس او يستعمل في الوسائل التعليمية او تترتب عليه مصلحة تربوية تعين على تهذيب النفس وتنقيفها او تعين الصغار على اداء عبادة معينة او الترفيه عنهم وتسليتهم وشحذ اذهانهم على ان لا توضع الصور في مكان معظم او ينظر اليها على وجه التعظيم ، والدليل على ذلك ان الاسلام اباح لعب الاطفال وما روته الربيع بنت معوذ قالت (كنا نصومه -اي عاشوراء ونصوم صبياننا ونجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بكى احدهم على الطعام اعطيناه ذلك حتى يكون عند الافطار) (١٧٩) ومن اراد التفصيل والزيادة فليراجع بحثي عن التصوير المجسم ان شاء الله (١٨٠) والله اعلم .

الخاتمة

واستعرض فيها اهم النتائج التي توصلت اليها من خلال البحث :

اولا: التمثال الصورة يطلق كلاهما إلى المجسم وغير المجسم من الصور لغة وان كان العرف في وقتنا الحاضر يطلق على المجسم من الصور تمثالا وعلى المجسم صورة غير ان هذا العرف غير جار على الاصل اللغوي .

ثانيا: مذهب جماهير اهل العلم بتحريم تصوير ما ليس له ظل وهو من الكيائير عندهم ونقل بعضهم فيه الاجماع ولا يصح وخالفهم المتأخرون من علماء المالكية وعدد من العلماء المعاصرين

فأجازوا تصوير واتخاذ ما ليس له ظل مع قول علماء المالكية بكراهية ان لم يكن ممتنها وبكونه خلاف الاولى ان كان ممتنها ووافقهم الطيبي في الثوب .

ثالثا: ذهب جمهور اهل العلم الى تحريم اتخاذ واقتناء ما ليس له ظل من الصور ان لم ممتنها كأن يكون معلقا او مصورا في الحائط او شبهه واجازوا ما كان يوطأ ويمتن كالبسطة والوسائد وغيرها .

رابعا: ذهب ابو هريرة رضي الله عنه والزهري والخطابي والبغوي وابن العربي والداودي والمباركفوري الى ان النهي في الصور جار على العموم مهانة كانت او غير مهانة ما دامت على حالها ، فان قطعت اجزاؤها وحلت اوصالها او قطع راسها او طمس فلا حرج فيها .

خامسا: ذهب الصحابي بن خالد الجهني رضي الله عنه والقاسم بن محمد والليث بن سعد وابن حزم الظاهري الى انه يجوز ان يقتني من الصور ما كان رقما في ثوب سواء اكان ممتنها الا ان ابن حزم كره ما كان معلقا ولم يحرمه واباحه من غير كراهية ان كان ممتنها .

سادسا: الراجح من هذه المذاهب هو مذهب الجمهور لكثرة ادلتهم ووضوحها في دلالتها وان كان ابيح مما كان رقما في ثوب قد نسخ فحرم بعد ذلك .

سابعا: يستثنى من تحريم التصوير واتخاذ الصور ما كانت فيه مصلحة متحققة للمسلمين يقررها اهل العلم منهم مما يحتاجه المجتمع الاسلامي وينتفع به ويغلب خيره على شره لا العكس .

الهوامش

- (١) سورة الانعام اية (٩٠).
- (٢) سورة الاحزاب اية (٢١).
- (٣) أخرجه البخاري : محمد بن اسماعيل / صحيح البخاري بشرحه فتح الباري (٦: ٤٧٨ كتاب الانبياء باب قول الله تعالى (واذكر في الكتاب مريم) المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٨٠ .

- (٤) أخرجه البخاري / صحيح البخاري بشرحه فتح الباري (١ : ٥٢٣ كتاب الصلاة باب هل تنبش قبور الجاهليين) مرجع سابق والنيسابوري : مسلم بن الحجاج في صحيحه (١ : ٣٧٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن بناء المساجد على القبور) دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .
- (٥) سورة نوح آية (٢٣) .
- (٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري (٨ : ٦٦٨ كتاب التفسير باب سورة نوح) مرجع سابق .
- (٧) أخرجه الشيباني : احمد بن حنبل في المسند (١ : ٤٠٧) طبع المكتب الاسلامي ، والطحاوي : احمد بن محمد في مشكل الآثار (١ : ١١) مؤسسة الرساله - بيروت ١٤٠٨ - ١٩٨٧ ، والطبراني : سليمان بن احمد في المعجم الكبير (١٠ : ٢٦٠) الدار العربية للطباعة - بغداد ط ١٤٠٠ - ١٩٨٠ ، بأسانيدهم عن ابن مسعود مرفوعا (أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل قتل نبي أو قتل نبيا وممثل من الممثلين) . وإسناد احمد جيد كما قال الالباني في السلسلة الصحيحة حديث (٢٨١) .
- (٨) ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم / لسان العرب (١١ : ٦١٣ مادة مثل دار صادر - بيروت ط ١٤١٠ - ١٩٩٠ ، وانظر : الفيروز أبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب / القاموس المحيط (٤ : ٥٠ : مادة مثل) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ١٣٧١ - ١٩٥٢ والجوهري : حماد بن اسماعيل (الصحاح ٥ : ١٨١٦ مادة مثل) لم تذكر الطبعة .
- (٩) بفتح الناء والواو
- (١٠) سورة مريم آية (١٧) .
- (١١) الراغب الاصفهاني : الحسين بن محمد / المفردات (صص ٤٦٢) دار المعرفة - بيروت .
- (١٢) ابن فارس : احمد / معجم مقاييس اللغة (٥ : ٢٩٦ مادة مثل) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ١٣٩٢ - ١٩٦٢ ، والجوهري .
- (١٣) الزمخشري : محمود بن عمر / الكشاف (٣ : ٢٨٢) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، وانظر : القرطبي : محمد بن احمد / الجامع لاحكام القرآن (١٤ : ١٧٤) دار الكتب العلمية - بيروت ط ١٤٠٨ - ١٩٨٨ .
- (١٤) مجمع اللغة العربية / المعجم الوسيط (٨٦ : ٢ : مادة مثل) المكتبة العلمية - طهران .
- (١٥) الفيروز أبادي / القاموس المحيط (٢ : ٧٥ مادة صور) مرجع سابق .
- (١٦) ابن فارس / معجم مقاييس اللغة (٢ : ٣٢٠ : مادة صور) مرجع سابق .
- (١٧) الجوهري : الصحاح (٢ : ٧١٦ مادة صور) وانظر الفيروز أبادي / القاموس المحيط (٢ : ٧٥ مادة صور) مرجعان سابقان .
- (١٨) سورة الانفطار (٧ ، ٨) .
- (١٩) مجمع اللغة العربية / المعجم الوسيط (١ : ٥٣٠ مادة صور) . مرجع سابق .
- (٢٠) سورة سبأ آية (١٣) .

- (٢١) انظر (ص ٩ ، ١٠) من بحث لي بعنوان (حكم التصوير المجسم وما لا روح له).
- (٢٢) + (٢٣) سيأتي تخريجهما بإذن الله ص (١٠).
- (٢٤) عن العسقلاني : احمد بن علي بن حجر/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠ : ٣٨٣) المطبعة السلفية ، والعيني : بدر الدين محمود بن أحمد / عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٨ : ١٠٣) مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ط ١ ١٣٩٢ - ١٩٧٢.
- (٢٥) النووي : يحيى بن شرف / شرح النووي على مسلم (١٤ : ٩١) المطبعة المصرية.
- (٢٦) العسقلاني / فتح الباري (١٠ : ٣٨٤) مرجع سابق. وانظر ص (١١) من هذا الحديث.
- (٢٧) انظر : ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآسانيد (٢١ : ١٩٩) مطبعة فضالة المحمدية - المغرب ط ٢ ١٤٠٢ - ١٩٨٢ ، والأبي : محمد بن خليفة / أكمال أكمال المعلم (٧ : ٢٥٢)
- دا الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤١٥ - ١٩٩٤ ، وابن العربي : محمد بن عبد الله / أحكام القرآن (٩ : ٤٠٩) ،
- (١٢) وعارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي (٧ : ٢٥٣ ، ١٠ : ٤٥) دار العلم للجميع ، والقرطبي : محمد بن أحمد / الجامع لأحكام القرآن (١٤ : ١٧٦) دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤٠٨ - ١٩٩٨ ،
- والعسقلاني / فتح الباري (١٠ : ٢٨٥) مرجع سابق ، والزرقاني : محمد بن عبد الباقي في شرحه على الموطأ (٤ : ٤٦٨ ، ٤٧٠) دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٢٨) أي ان مجرد الرسم للصورة مضاهاة لخلق الله فان قصدها المصور كفر وان لم يقصدها كان فعله حراما لأن المضاهاة حصلت بالتصوير الا أنه لا يكفر لأن لم يقصدها.
- (٢٩) + (٣٠) ابن عابدين : محمد امين / حاشية رد المحتار على الدر المختار (١ : ٦٧٤ ، ٦٥٠) مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ط ٢ ١٣٨٦ - ١٩٦٦ ، وبهذا تعلم خطأ الجزيري : عبد الرحمن في كتابه الفقه على المذاهب الاربعة (٢ : ٣٥) ط دار الارشاد في نسبته للحنفية انه يجوز تصوير الحيوان على بساط أو وسادة وثوب مفروش أو ورق لأن الصورة في هذه الحالة تكون ممتنة ، كذا قالوا واما هذا في اتخاذ الصور لا في عل التصوير ، قال ابن عابدين في نهاية كلامه عن اتخاذ الصور (١ : ٦٥٠) من حاشيته : هذا كله في اقتناء الصورة ، أما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقا.
- (٣١) الرملي : أحمد بن حمزة / نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦ : ٣٧٦ ط مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٦ - ١٩٦٧.
- (٣٢) النووي : يحيى بن شرف/ روضة الطالبين (٥ : ٦٥٠) دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤١٢ - ١٩٩٢.
- (٣٣) انظر تخريجه ص (١٢) .
- (٣٤) البهوتي : منصور بن يونس/ كشف القناع عن متن الاقناع (١ : ٣٢٥) وانظر (٥ : ١٩١ ، ١٩٠) مطبعة السعودية - مكة المكرمة ١٣٩٤.

- (٣٥) المرادوي : علي بن سليمان / الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١: ٤٧٤ و ٨ : ٣٣٦) دار احياء التراث العربي ط ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، وقال ابن قدامة موفق الدين عبد الله بن احمد (وصناعة التصاوير محرمه على فاعلها ، والامر بعمله محرم كعمله) المغنى (٧ : ٢٨٢) مكتبة القاهرة - ١٣٧٠ - ١٩٧٠ ، وبمثله قال ابن مفلح : برهان الدين ابراهيم بن محمد في المبدع في شرح المقنع (٧ : ١٨٥) ط المكتب الاسلامي ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- (٣٦) الذهبي : محمد بن أحمد / الكبائر (ص ١٩٧ ، ١٩٨) دار الهدى الوطنية - بيروت ، والهيتمي : أحمد بن محمد بن حجر / الزواجر عن اقتران الكبائر (٢ : ٣١ ، ٣٣) دار المعرفة - بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- (٣٧) النووي / شرح النووي على مسلم (١٤ : ٨١) مرجع سابق .
- (٣٨) العيني / عمدة القاريء شرح صحيح البخاري (١٨ : ٦٤٧) مرجع سابق .
- (٣٩) ان عابدين / حاشية رد المختار (١ : ٦٤٧) مرجع سابق .
- (٤٠) يأتي تخريجه ص (١٢) .
- (٤١) ابن علان : محمد الصديقي / دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٤ : ٥٢١) طعة سنة ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .
- (٤٢) ابن عطية : عبد الحق بن غالب / المحرر في تفسير الكتاب العزيز (٤ : ٤٠٩) دار الكتب العلمية - بيروت ط ١٤١٣ - ١٩٩٣ .
- (٤٣) المناوي : محمد عبد الرؤوف / فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢ : ٤٢٤) دار الفكر - بيروت .
- (٤٤) انظر : النووي / روضة الطالبين (٥ : ٦٥٠) والعسقلاني / فتح الباري (١٠ : ٣٩٥) مرجعان سابقان .
- (٤٥) الفرق بين المكروه وخلاف الاولى عند المالكية هو كما يلي :
- (الخطاب الطالب للترك طلبا غير جازم ان كان مدلولا عليه بالخصوص أي التنصيص على النهي فهو الكراهة وان كان غير مخصوص بل استفيد النهي من الاوامر اذ الامر بالشيء نهى عن تركه فهو خلاف الاولى ، وتسمية الخطاب بالكراهة او خلاف الاولى بمعنى انه مثبت لهما وسواء كانت متعلق خلاف الاولى فعلا كفطر مسافر لا تضرر بالصوم او تركا صلاة الضحى اذ لم يرد فيه نهى مخصوص لكن الانسان في الجملة منهى عن ترك مندوبات الشرع .
- فالطلب في المطلوب بالخصوص - أي المكروه - أشد منه في المطلوب بغير المخصوص فيه كصوم يوم عرفه للحاج فهو أمكره هو أم خلاف الاولى اختلاف في وجود المخصوص فيه كصوم يوم عرفه للحاج فهو مكروه لأنه ^{صلى الله عليه وسلم} نهى عن صيام يوم عرفه بعرفة وقيل خلاف الاولى لأنه صح انه عليه السلام كان مفطرا فيه ، وزيادة قسم خلاف الاولى من صنع المتأخرين للفرق بين ما هو أشد وغيره وأما الاقدمون فيطلقون المكروه على القسمين) الشنقيطي : عبد الله بن ابراهيم / نشر البنود على مراقي السعود (١ : ٢٣) دار الكتب

- العلمية - بيروت ط ١٤٠٩ : ١٩٨٩ ، وهنا كون النبي ﷺ هناك الستر المعلف على كراهة غير الممتهين وكونه لم يجلس على النمرة دل على خلاف الأولى في الممتهين انظر ص (١٧ ، ١٩) من هذا البحث.
- (٤٦) الدردير : ابو البركات احمد / الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي (٢ : ٣٣٧ ، ٣٣٨) دار احياء الكتب العربي.
- (٤٧) الخرشي: محمد بن عبد الله / شرح الخرشي على مختصر خليل (٣ : ٣٠٣) وعليش : محمد / منح الجليل على مختصر خليل (٣ : ٥٢٩) دار الفكر - بيروت ١٤٠٩ - ١٩٨٩ .
- (٤٨) انظر فتوى الشيخ محمد الخضر حسين حول التصوير ضمن كتاب احكام التصوير في الفقه الاسلامي لمحمد الحبش (ص ١٣٠) مطبعة دار الخير - دمشق ط ١٤٠٧ - ١٩٨٧ .
- (٤٩) انظر المواق : محمد بن يوسف / التاج والاكلیل المختصر خليل (٤ : ٤) دار الفكر ١٤١٢ - ١٩٩٢ وعليش : محمد / منح الجليل (٣ : ٥٢٩) مرجع سابق .
- (٥٠) انظر المرجاوي : الانصاف (١ : ٤٧٤ ، ٨ : ٣٣٦) مرجع سابق .
- (٥١) النظر المطيعي: محمد نجيب/ احكام التصوير في الاسلام بين الاباحة والخطر (ص ٢٢ ، ٣٥ ، ٦٠ ، وسابق : سيد / فقه السنة (٣ : ٣٧) فما بعدها) دار الفكر - بيروت ط ١٤٠١ - ١٩٨١ ، والقرضاوي: يوسف / الحلال والحرام في الاسلام (ص ١٠٦) فما بعدها المكتب الاسلامي ط ١٣٩٣ - ١٩٧٣ ، وملاحم المجتمع المسلم الذي تتشده (ص ٩٥) مكتبة وهبه - القاهرة ١٤١٤ - ١٩٩٣ ، ومخلوف : محمد حسنين / فتاوى شرعية وبحوث اسلامية (١ : ١٦٥) دار الاعتصام ط ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ، وجمال : أحمد محمد / فتاواه ضمن المرجع السابق (ص ١٣٨) ، والحبش : محمد / احكام التصوير في الفقه الاسلامي (ص ٣٣) فما بعدها مرجع سابق . وانظر محبت اتخاذ الصور (ص) .
- (٥٢) المطيعي : رسالة الجواب الشافي ضمن كتاب احكام التصوير في الفقه الاسلامي (ص ٩٠ ، ١٠٤) .
- (٥٣) انظر ص () من هذا البحث .
- (٥٤) المطيعي : رسالة الجواب الشافي ضمن احكام التصوير في الفقه الاسلامي (ص ١٠٩) .
- (٥٥) انظر القرضاوي / الحلال والحرام في الاسلام هامش (ص ١٠٨) والمطيعي : محمد نجيب / احكام التصوير في الاسلام بين الاباحة والخطر (ص ٢٢) وفتوى الشيخ محمد الخضر حسين ضمن كتاب احكام التصوير في الفقه الاسلامي (ص ١٢٠) .
- (٥٦) القرضاوي والمطيعي / نفس الصفحات من المرجعين السابقين .
- (٥٧) يأتي تخريجه ص (١٠) باذن الله .
- (٥٨) الخطابي: حمد بن محمد / اعلام الحديث (٣ : ٢١٦) مركز احياء التراث الاسلامي - مكة المكرمة ط ١٤٠٩ - ١٩٩٨ .
- (٥٩) ج ٢٢ ص ٧٤ مرجع سابق .

- (٦٠) المطيعي : محمد بخيت في رسالته الجواب الشافي ضمن كتاب احكام التصوير في الفقه الاسلامي (ص ١١٠).
- (٦١) البخاري ، صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (٣٨٦، ١٠) كتاب اللباس باب المصورين يوم القيامة)
ومسلم (٣ : ١١٦٧) كتاب اللباس باب تحريم تصوير صورة الحيوان (مرجعان سابقان .
- (٦٢) صحيح مسلم (٣ : ١٦٧) .
- (٦٣) البخاري : صحيح البخاري مع شرحه فتح الاربي (١٠ : ٢٨٦) كتاب اللباس باب ما وطئ من التصاوير (ومسلم في صحيحه (٣ : ١٦٦٧) وسنن النسائي (٨ : ٢١٤) نفس الكتاب والباب السابقين .
- (٦٤) صحيح مسلم (٣ : ١٦٦٨) وسنن النسائي (٨ : ٢١٤) نفس الكتاب والباب السابقين .
- فان قيل انما اراد في حديث ابن مسعود من صور الصور لتعبد ، وفي حديث عائشة من قصد المشابهة لخلق الله
- لأنهما يكفران بذلك ان كانا مسلمين ، وان كانا كافرين فانما يزيدان الى كفرهما صناعة الصور من اجل العبادة او تشبيها بخلق الله فالجواب من وجوه :
- أ - أن القائلين بالتحريم لا لا ينفون ما ذكر ولكنهم يضيفون ان من صور لا لأجل المقصدين المذكورين فانه يأثم ويكون قد ارتكب كبيره كما تقدم في مذهب الجمهور ، قال النووي (من لم يقصد بها العبادة ولا المضاهاة فهو فاسق صاحب ذنب كبير ولا يكفر / شرح مسلم (١٤ : ٩١) .
- ب - حمل بعض العلماء الحديثين على معنى انه أشد عذابا من غيره من العصاة كما ذكر ابو الوليد الباجي أن الاحاديث التي ورد فيها صيغة أشد ان كانت في حق كافر فلا اشكال فيه وان وردت في حق عاص فليكون أشد عذابا من غيره من العصاة ويكون ذلك دلالة على عظم المعصية المذكورة / النظر العقلائي: فتح الباري (١٠ : ٣٨٤) مرجع سابق وبنحوه قال ابو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي فانه افد أن المراد أشد الناس عذابا من المسلمين / انظر المختصر من شكل الآثار (٢ : ٢٣٧)
- عالم الكتب - بيروت .
- ج - انه اذا كان المراد بالحديثين ما ذكرتم فانه يستوي في المقصدين المذكورين ماله ظل وما ليس له ظل ، فلم التفريق بينهما علما بأن صنع الصور وان لم يكن للعبادة فانه وسيلة اليها ، وقد وقعت الامم في الشرك نتيجة صنع الصور وتخصيصه بالمجسم . ينفيه حديث أسامة بن زيد الآتي + ، وأما المشابهة لخلق الله فان المصور وان لم يقصدها فهي موجودة بمجرد عمل الصورة ، ولذلك وصف رسول الله ﷺ المصورين بانهم يشبهون بخلق الله ، فيكون الشارع الحكيم حرم التصوير تحريم المقاصد لكونه تشبيها بخلق الله فهو معصية بذاته وحرمة الوسائل لانه وسيلة لعبادة غير الله .
- قال ابن العربي (والذي أوجب النية عنه في شرعنا - والله أعلم - ما كانت العرب عليه من عبادة الاوثان والاصنام فكانوا يصورون ويعبدون فقطع الله الذريعة وحمى الباب، فان قيل فقد قال حين ذم الصور وعملها : من صور صورة عذبه الله حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ وفي رواية : الذين

يشبهون بخلق الله فعل بغير ما ذكرتم - أي من كون الصورة وسيلة لعبادة غير الله - قلنا نهى عن الصورة وذكر علة التشبيه فنبه على أن نفس عملها معصية فما بالك بعبادتها) أحكام القرآن (٩: ٤) دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ مراجعة وتعليق محمد عبد القادر عطا ويقول الشيخ محمد الخضر حسين : للمنع من التصوير علتان : احادهما تجعله مفسده في نفسه وهي التشبه بمبدع الخليفة والاخرى كونه وسيلة الى ما فيه اكبر مفسدة أعنى الغلو في تعظيم غير الله) فتوى محمد الخضر حسين ضمن كتاب (أحكام التصوير في الفقه الاسلامي لمحمد الحباش (ص ١٢٤) . وانظر كلام ابن دقيق العيد في كتابه احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام (٢: ١٧٢).

انظر الحديث رقم (٨)

(٦٥) البخاري : صحيح البخاري بشرحه فتح الباري (١٠: ٣٨٣ كتاب اللباس باب عذاب المصورين يوم القيامة) ومسلم في صحيحه (٣: ١٦٧٠ كتاب اللباس باب تحريم تصوير صورة الحيوان) والنسائي في سننه (٨: ٢١٥ كتاب الزينة باب ذكرها يكلف اصحاب الصور يوم القيامة).

(٦٦) البخاري في صحيحه مع الفتح (١٠ : ٣٨٩ كتاب اللباس باب من كره القعود على التصوير) ومسلم في صحيحه (٣ : ١٦٦٩) نفس الكتاب والباب السابقين .

(٦٧) البنا : احمد عبد الرحمن / منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي ابي داود (ص ٣٥٨) المطبعة المنيرية - القاهرة ط ١٣٧٢ - ١٩٥٢ .

(٦٨) الشيباني : احمد بن حنبل / المسند (٤ : ٣٠٧ ، ٣٠٨) طبع المكتب الاسلامي ، والبخاري في صحيحه مع الفتح (١٠ : ٣٩٣ كتاب اللباس باب من لعن المصور .

(٦٩) البخاري : صحيح البخاري مع فتح الباري (١٠: ٣٩٣ كتاب اللباس باب من صور صورة كلف يوم القيامة ان ينفخ فيها الروح) ، ومسلم في صحيحه (٣ : ١٦٧١ كتاب اللباس باب تحريم تصوير صورة الحيوان) ، والنسائي في سننه (٨ : ٢١٥) ، كتاب الزينة باب ما يكلف أصحاب الصور يوم القيامة . مراجع سابقة.

(٧٠) + (٧١) نفس المراجع السابقة.

(٧٢) الشيباني : أحمد بن حنبل / المسند (٣ : ٣٣٥ ، ٣٨٤) والترمذي في سننه (٤ : ٢٣ كتاب اللباس باب ما جاء في الصورة) وقال حديث حسن صحيح ، والطحاوي بنحوه في شرح معاني الآثار (٤ : ٢٨٣) وبيان حبان في صحيحه (٣ : ١٥٥) ترتيب ان بليان مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢ ١٤١٤ - ١٩٩٣ تحقيق شعيب الارنؤوط . وحسن اسناد الترمذي البيه عبد القادر الاناؤوط / انظر هامش جامع الاصول (١٠ : ٨٠٢) وقال الساعاتي : أحمد عبد الرحمن البنا (رجاله ثقات) الفتح الرباني في ترتيب مسند احمد بن حنبل الشيباني (١٧ : ٢٨٢) مطبعة الفتح الرباني - القاهرة ط ١٣٨٥ . وقال ابن مفلح : ابو عبد الله محمد (سندوجيد) الاداب الشرعية (٣ : ٥٢٠) مؤسسة الرسالة ط ١٤١٦ - ١٩٩٦ .

- (٧٣) الشيباني/المسند (٢ : ٣٣٦) والترمذي في سننه (٤ : ٧٠١) كتاب صفة جنهم باب ما جاء في صفة جنهم وقال الترمذي : حسن غريب صحيح.
- (٧٤) أي طمسها كما أفاد العسقلاني في فتح الباري (١٠ : ٣٨٤)
- (٧٥) الشيباني / المسند (١ : ٨٧ ، ١٣٨) قال المنذري : عبد العظيم بن عبد القوي (اسناده جيد) الترغيب والترهيب (٤ : ٤٥) دار الفكر بيروت ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- (٧٦) العسقلاني : فتح الباري (١٠ : ٣٨٤) مرجع سابق .
- (٧٧) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده انظر البنا: احمد عبد الرحمن/ منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي ابي داود (ص ٣٥٩) المطبعة المنيرية - القاهرة ط ١ ، ١٣٧٢ - ١٩٥٢ ، وابن ابي شيبه: عبد الله بن محمد / المصنف (٨:٤٨٤) الدار السلفية - الهند ط ١ - ١٤٠١ - ١٩٨١ ، والطبراني : سليمان بن أحمد / المعجم الكبير (١ : ١٦٦ ، ١٦٧) الدار العربية للطباعة - بغداد ١٩٧٨ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، والطحازي في شرح معاني الآثار (٤ : ٢٨٣) وصحيح الحديث الشيخ الألباني : محمد ناصر الدين في سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (٩٩٦) طبع المكتب الاسلامي.
- (٧٨) شرح النووي على مسلم (١٤ : ٨١ : ٨٢) .
- (٧٩) اكمال اكمال المعلم للأبي : محمد بن خليفة (٧ : ٢٥٢) دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ، ١٤١٥ - ١٩٩٤ .
- (٨٠) ابن مفلح : محمد/ الآداب الشرعية (٣ : ٤٨١) مرجع سابق.
- (٨١) العيني : بدر الدين محمود / عمدة القاري (١٨ : ١٠٨) مرجع سابق
- (٨٢) الموطأ لمالك بن انس رواية محمد بن الحسن الشيباني مع التعليق الممجد على موطأ محمد (٣ : ١٢ : ٤١٢) دار السنة - بومباي ، ودار القلم - دمشق ط ١ ١٤١٢ - ١٩٩١ ، وانظر شرح معاني الآثار للطحطاوي (٤ : ٢٨٨) مرجع سابق .
- (٨٣) الكاساني : علاء الدين ابو بكر بن مسعود / بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥ : ١٢٦ ، ١٢٧) دار الكتاب العرب - بيروت ط ٢ ١٤٠٢ - ١٩٨٢ ، وانظر المرغيناني : علي بن أي بكر / الهداية (١ : ٦٤) وشرحها فتح القدير للكمال ابن الهمام (١ : ٤١٥) فما بعدها وابن عابدين / حاشية رد المحتار (١ : ٦٤٧) .
- (٨٤) ابن عابدين : محمد أمين / حاشية رد المحتار على الدر المختار (١ : ٦٤٧) مرجع سابق .
- (٨٥) الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند/الفتاوى الهندية (٥ : ٣٥٩) دار احياء التراث العربي-بيروت ط ٤ .
- (٨٦) مالك بن انس / المدونة الكبرى ، طبع الحاج محمد أفندي - مصر .
- (٨٧) المزني : اسماعيل بن يحيى / مختصر المزني (ص ١٨٤) .
- (٨٨) الشيرازي : ابراهيم بن علي/المهذب مع تكملة المجموع (١٥:٢٧٧) المكتبة العالمية- القاهرة تحقيق محمد نجيب المطيعي ، وانظر روضة الطالبين للنووي (٥ : ٦٤) ونهاية المحتاج للرملي (٧:٣٧٦) .

- (٨٩) ابن تيمية : مجد الدين عبد السلام/المحرر في الفقه على مذهب الامام احمد(٢: ٤٠) مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩-١٩٥٠، وينحوه قال ابن قدامة في المغني (٧: ٢٨٠، ٢٨٢) مرجع سابق.
- (٩٠) كشف القناع (٥: ١٩٠) مرجع سابق .
- (٩١) الانصاف (١: ٤٧٤ و ٨ : ٣٣٦) مرجع سابق.
- (٩٢) انظر خبر ابي طلحة (ص) .
- (٩٣) فتح الباري (١٠: ٣٨٨).
- (٩٤) انظر المغني لابن قدامة (٧: ٢٨٣).
- (٩٥) تقدم تخريجه (ص) .
- (٩٦) انظر (ص) .
- (٩٧) فتح الباري (١٠: ٣٨٤).
- (٩٨) أخرجه مسلم (٢: ٦٦ كتاب الجنائز باب الامر بتسوية القبر) وابو داود في سننه كتاب الجنائز باب تسوية القبر (انظر عون المعبود (٩: ٣٥) والترمذي (٣: ٣٦٦) كتاب الجنائز باب ما جاء في تسوية القبر) والنسائي (٤: ٨٨ كتاب الجنائز باب تسوية القبور) .
- (٩٩) القرام: الستر الرقيق وقيل الصفيق من صوف ذي اللون ، وقيل القرام الستر الرقيق وراء الستر الغليظ ولذلك أضاف/ابن الاثير : مجد الدين المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث /دار الفكر -بيروت ١٣٩٩-١٩٧٩، قلت ولا يكون التمثال في الستر الا صورة غير مجسمة.
- (١٠٠) أخرجه احمد في المسند (٢: ٣٠٥) وابو داود في سننه (كتاب اللباس باب في الصور انظر عون المعبود ١١: ٢١٣) ، والترمذي في سننه واللفظ له (٥: ١١٥ كتاب الادب باب ما جاء ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة) وقال هذا حديث حسن صحيح، وابن حبان في صحيحه(١٣: ١٦٥) والبيهقي (٢٧٠) واختصره الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤: ٢٨٧) فلم يذكر الا ما يخص التمثال.
- (١٠١) أخرجه الصنعاني عبد الرزاق في المصنف(١٠: ٣٩٩) واحمد في المسند(٢: ٣٠٨) والنسائي (٨: ٢١٦ كتاب الزينة باب ذكر أشد الناس عذابا) وابن حبان في صحيحه(١٣: ١٦٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤: ٢٨٧) والبيهقي (٧: ٢٧٠) والبغوي في شرح السنة (١٢: ١٣٤) قال السندي على سنن النسائي (٨: ٢١٦) دار احياء التراث العربي - بيروت وقال الطحاوي (وفي قول جبريل صلوات الله عليه لرسول الله ﷺ (اما ان تجعلها بساطا واما ان تقطع رؤوسها دليل على انه لم يبح من استعمال ما فيه تلك الصورة الا بأن يبسط/شرح معاني الآثار (٤: ٢٨٧).
- (١٠٢) اخرجه البخاري في كتاب اللباس باب نقض الصور انظر فتح الباري(١٠: ٣٨٥) وابو داود (كتاب اللباس باب ماجاء في الصليب في الثوب انظر عون المعبود ٢٠٦: ١١) والنسائي في السنن الكبرى(٥: ٥٠٤ كتاب الزينة باب التصاوير).

- (١٠٣) فتح الباري (١٠ : ٣٨٥).
- (١٠٤) عون المعبود (١١ : ٢٠٧).
- (١٠٥) فتح الباري (١٠ : ٣٨٥).
- (١٠٦) أخرجه مسلم (٣ : ١٦٦٦ كتاب اللباس باب تحريم تصوير صورة الحيوان وابو داود (كتاب اللباس باب الصور انظر عون المعبود (١١ : ٢٠٩).
- (١٠٧) السهوة : بيت صغير منحدر في الارض قليلا شبيهة بالمخذه والخزانة وقيل هو كالصفة تبنى بين يدي البيت وقيل شبيهة بالرّف او الطاق يوضع فيه الشيء/ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث (٢ : ٤٣٠ مادة سهو).
- (١٠٨) رواه البخاري (كتاب اللباس باب ما وطئ من التصاوير انظر فتح الباري (١٠ : ٣٨٦) ومسلم (٣ : ١٦٦٨ كتاب اللباس بلب تحريم تصوير صورة الحيوان).
- (١٠٩) قال الخطابي (الدرر): أصله ثياب غلاظ لها خمل وقد تبسط مره فتسمى بساطا وتعلق اخرى فتسمى ستر (اعلام الحديث (٣ : ١٢٦٥) مرجع سابق.
- (١١٠) النمرقة : بضم النون والراء بكسرهما : الوسادة/النهاية في غريب الحديث (٥ : ١١٨ مادة نمرق).
- (١١١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (٥ : ١٢٢ كتاب المظالم باب كسر الدنان).
- (١١٢) قال النووي (الستر الذي انكر النبي ﷺ الصورة فيه لا يشك أحد انه مذموم وليس لصورته ظل مع باقي الاحاديث المطلقة في كل صورة) شرح النووي على مسلم (١٤ : ٨٢) مرجع سابق ، وقال ابن حجر (واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور اذا كانت لا ظل لها وهي مع ذلك مما يوطأ ويلداس أو يمتهن بالاستعمال كالماخذ والوسائد) فتح الباري (١٠ : ٣٨٨) مرجع سابق.
- (١١٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢ : ٩٦٦) وابو داود الطيالسي كما في منحه المعبود (ص ١٣٥٨) واحمد في المسند (٦ : ٢٤٦) والبخاري : صحيح البخاري مع الفتح (١٠ : ٣٨٩ كتاب اللباس باب من كره القعود على الصور وفي (١٠ : ٣٩٢ باب من لم يدخل بيتا في صورة) ومسلم في صحيحه (٣ : ١٦٦٩ كتاب اللباس باب تحريم تصوير الحيوان) وابن حبان في صحيحه (١٣ : ١٥٦) قال ابن حجر (ظاهر حديثي عائشه هو هذا والذي قبله - أي الدليل الخامس - التعارض لأن الذي قبله يدل على انه ﷺ استعمل الستر الذي قه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة ، وهذا يدل على انه لم يستعمله اصلا) ثم قال (يحتمل ان يجمع بين الحديثين بانها لما قطعت الستر وقع القطع في وسط الصوري مثلا فخرجت عن هيئتها فلها صار يرتفق بها) فتح الباري (١٠ : ٣٩٠) وقال ابن عبد البر (يحتمل ان يكون الستر لما هتكته تهكت صورة فلم يبق منه صورة تامه ولذلك انكأ عليه رسول الله ﷺ) الاستنكار (٢٧ : ١٧٨) ونحوه في التمهيد (١٩٨ : ٢١). قلت ويحتمل ان النمرقة التي امتنع النبي ﷺ دخول البيت التي هي فيه كانت منصوبة (قائمة او مستطيلة) غير مطروحة وعندئذ فلا تكون مهانة ولهذا لم يدخل واما الستر فانه جعل وسادتين مطروحتين منتزعتين وقد قال فيه جبريل

للنبي ﷺ (ومر بالستر فليقطع ويجعل منه وسادتين منتزبتين - أي مطروحتين - يزوطان) وفي رواية (أن في البيت سترا في الحائط فيه تماثيل فاقطعوا رؤوسها أو أجعلوه بساطا أو وسائد فاوطنوه) فدل على أنه لو قطع رأس الصور وبقي الستر معلقا فلا حرج فإن لم تقطع وبقيت الصور على حالها فينبغي أن يجعل الستر بساطا أو وسائد توطأ وتذل وتمتن، ومما يؤيد هذا رواية أحمد بن حنبل في المسند (٦ : ٢٤٦) أن عائشة رضي الله عنها قالت في الستر (فقطعته فقد رأيت أنه منكنا على أحدهما وفيها صورة).

قال المرغيناني (لو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره لأنه تداس وتوطأ بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على الستر لأنه تعظيم لها) الهداية (١ : ٦٤).

وقال الرملي (وسواء في الصورة المحرمة أكانت على سقف أو جدار أو وسادة منصوبة ويجوز ما على أرض وبساط يداس ومخده ينام أو يتكأ عليها لأن ما يوطأ وي طرح مهان مبتذل) نهاية المحتاج (٦ : ٣٧٥).

(١١٤) انظر موطأ مالك (٢ : ٩٦٦) ومصنف ابن أبي شيبة (٨ : ٤٧٨ : ٤٨١) ومسند أحمد (٥ : ٢٠٣) وصحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (١٠ : ٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ كتاب اللباس باب التصاوير وباب من كره القعود على الصور وباب لا تدخل الملائكة بيوتا فيه صورة) وصحيح مسلم (٣ : ١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٢ كتاب اللباس باب تاحريم تصوير صورة الحيوان) والترمذي في سننه (٥ : ١١٤ ، ١١٥ كتاب الادب باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيوتا فيه صورة) وسنن أبي داود مع شرحها عون المعبود (١١ : ٢٠٧ كتاب اللباس باب الصور) وسنن النسائي (٨ : ٢١٣ كتاب الزينة باب التصاوير) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤ : ٢٨٢ ، ٢٨٣) وفي مشكلة الآثار (١ : ٢٧٦ ، ٣٧٧) وابن حبان في صحيحه (١٣ : ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٦) مراجع سابقه.

قال النووي (سبب امتناعهم من بين فيه صورة كونها معصية فاحشة وفيها مضاهاة لخلق الله وبعضها في صورة ما يعبد من دون الله فعوقب متخذها بحرمانه دخول الملائكة بيته وصلاته فيها واستغفارها له وتبريكها عليه وفي بيته ودفعها أذى الشيطان) شرح النووي على مسلم (١٤ : ٨٤) وبمثله قال القسطلاني في ارشاد الساري (٨ : ٤٨٠ ، ٤٨٥) وبنحوه قال القاضي عياض /انظر اكمال اكمال المعلم للأبسي (٧ : ٢٥٢) مراجع سابقه واختلف أهل العلم في الملائكة التي لا تدخل البيت لوجود الصورة فيه.

فذهب ابن حبان إلى أن ذلك خصاص بملائكة الوحي وعلى هذا بالمراد بالبيت الذي لا تدخله بيت النبي ﷺ، قال ابن حبان (يشبه أن يكون هذا البيت الذي يوحى فيه أن النبي ﷺ إذ محال أن يكون رجل في بيت وفيه صورة من غير أن يكون حافظاه معه وهما من الملائكة صحيح ابن حبان (١٣ : ١٥٦).

وتعقبه ابن حجر ووصف قوله بالغرابة والشذوذ وقال (وهو تأويل بعيد جدا لم أره لغيره) فتح الباري (١٠: ٣٨١، ٣٨٢ وقال ابن وضاح والخطابي والقاضي عياض والقسطاني المراد بهم الملائكة الذي ينزلون بالبركة والرحمة والاستغفار للمؤمنين وأما الحفظة فلا يفارقون العبد في كل حال لأنهم مأمورون بإحصاء أعماله وكتابتها/معالم السنن للخطابي(١: ٧٥) وشرح النووي على مسلم(١٤: ٨٤) وفتح الباري(١٠: ٣٨١) وارشاد الساري(٨: ٤٨٤).

وذهب بعضهم الى انه عام في جميع الملائكة لا يستثنى منهم احد لانه ظاهر اللفظ العموم كما انه يشمل كل بيت فيه الصورة ، قال القرطبي لان المخصص -اي المستثنى للحفظة- ليس نصا/ اكمال اكمال المعلم(٢٥٢: ٧) قال ابن حجر (ويؤيده انه من الجائز ان يطلعهم الله تعالى - أي الحفظة على عمل العبد ويسمعهم قوله وهم بباب الدار التي هوفيها مثلا) فتح الباري(١٠: ٣٨١) كما رجح القول بالعموم النووي ، انظر شرحه على مسلم(١٤: ٨٤).

ثم ان الصورة التي تمنع من دخول الملائكة البيت هي المنهي عن اتخاذها مما يحرم اقتناؤه وهو ما لم يقطع راسه وما لم يمتنهن واما ما قطع راسه او كان ممتنها فلا يمنع الدخول /انظر حاشية رد المحتار(١: ٦٤٩) ومعالم السنن للخطابي (١، ٧٥، ٢٠٦) وفتح الباري(١٠: ٣٨٢، ٣٩٢) وارشاد الساري (٤٨٤: ٨، ٤٨٥) وكشاف القناع(١: ٣٢٥).

- (١١٥) انظر الاحايث (ص) فما بعدها.
- (١١٦) انظر الحديث السادس من ادلة الجمهور (ص) .
- (١١٧) شرح النووي على مسلم (١٤: ٨٢) مرجع سابق.
- (١١٨) المغني(٧: ٢٨٢) مرجع سابق.
- (١١٩) المصنف(٨: ٥٠٨) وانظر الاستنكار لابن عبد البر(٢٧: ١٧٦) مرجعان سابقان.
- (١٢٠) انظر الحديث الخامس من ادلة الجمهور (ص) في هنك عليه السلام للستر المصور .
- (١٢١) عارضة الاحوذى(٧: ٢٥٣) مرجع سابق وانظر احكام القران (٤: ١١، ١٢).
- (١٢٢) معالم السنن (١: ٧٥) ونحوه (٤: ٢٠٦) مرجع سابق.
- (١٢٣) نفس المرجع السابق (٤: ٢٠٧) وبهذا تعلم ان ما نسبته المطيعي ومن تبعه للخطابي في اباحة تصوير واتخاذ ما ليس له ظل من الصور ليس دقيقا وانظر ص () .
- (١٢٤) البغوي : الحسين بن مسعود/شرح السنة(١٢: ١٢٧، ١٣٣) المكتب الاسلامي - بيروت ١٤٠٣-١٩٨٣.
- (١٢٥) المباركفوري: محمد عبدالرحمن/تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذي(٥: ٤٢٩) مطبعة المعرفة ط ٢ ١٣٨٤-١٩٦٤.

- (١٢٦) سلسلة الاحاديث الصحيحة تعليقا على الحديث رقم (٣٥٦).
- (١٢٧) فتح الباري (١٠: ٣٩٠) مرجع سابق.
- (١٢٨) القفال: محمد بن أحمد/حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (٦: ٥٢١) مكتبة الرسالة - عمان ط ١ ١٩٨٨ تحقيق د. ياسين درادكة .
- (١٢٩) انظر (ص ٢٤).
- (١٣٠) مصنف ابن أبي شيبة (٨: ٥٠٩) وصحح اسناده ابن حجر/فتح الباري (١٠: ٣٨٨) وانظر التمهيد (٢١): ١٩٧. والحجلة: بيت كالقبة يستر بالثياب /النهاية في غريب الحديث (١: ٣٤٦ مادة حجل) وحجلة العروس: بيت يزین بالثياب والاسره والستور/الصباح (٤: ١٦٦ مادة حجل) مرجعان سابقان، والقنفس بضم القاف والدال وسكون النون حيوان من القوارض المائي له ذنب قوي مفلطح وغشاء بين اصابع رجليه يستعين به على السباحة/المعجم الوسيط (٢: ٦٧٨ مادة قنفس) وجعله محمد الحبش طائرا لانه قرن بالعنقاء فوهم/انظر احكام التصوير في الفقه الاسلامي هامش ص ٤٠) والعنقاء: طائر معروف الاسم مجهول الجسم/النهاية في غريب الحديث (٣: ٣١٢ مادة عنق) او طائر عظيم يبعد في طيرانه/القاموس المحيط (١): ١١٤ مادة غرب).
- (١٣١) التمهيد (١: ٣٠٢) مرجع سابق.
- (١٣٢) + (١٣٣) المحلى لابن حزم (٩: ٦٤٦، ٦٤٧) وانظر (١١: ٢٩٩).
- (١٣٤) انظر (ص ٢٤).
- (١٣٥) انظر المراجع المتقدمة (ص) وانظر الدردير: أحمد/الشرح الصغير على اقرب المسالك (٢: ٥٠١) دار المعارف - القاهرة، وحاشية الشيخ علي العدوي على مختصر خليل (٢: ٣٠٣) دار صادر - بيروت ، والكشناوي ابو بكر بن حسن/اسهل المدارك شرح ارشاد السالك (٣: ٣٤٩) ط ٢ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (١٣٦) انظر (ص ٨) الا ان د. القرضاوي تراجع عن جواز تعليق الصور فقال (وبالنسبة لتعليق الصور فهو غير جائز لأن الصورة في هذه الحالة توضع للتعظيم وهذا مخالف شرعا لأن التعظيم لا ينبغي الا لله رب العالمين) فتاوى معاصره (١: ٧٠٠) دار القلم - الكويت ط ٣ ١٤٠٨ - ١٩٨٧.
- (١٣٧) انظر ابن عبد البر/التمهيد (١: ٣٠١) مرجع اسبق ، والاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الامصار (٢٧: ١٨٠) دار الوعي - القاهرة ط ١ ١٤١٣ - ١٩٩٣ والنووي: شرح النووي على مسلم (١٤: ٨٢). مرجع سابق.
- (١٣٨) شرح النووي على مسلم (١٤: ٨٢) .
- (١٣٩) فتح الباري (١٠: ٣٨٨) مرجع سابق.

(١٤٠) كالدكتور يوسف القرضاوي في الحلال والحرام في الاسلام (ص ١٠٨) ومحمد الحبش في كتابه احكام التصوير في الفقه الاسلامي (ص ٣٦، ٤١). ومحمد نجيب المطيعي في كتابه احكام التصوير في الاسلام بين الاباحة والحظر (ص ٤٠)

(١٤١) انظر (ص ٨) الا ان د. القرضاوي تراجع عن جواز تعليق الصور قال (والبنسبة لتعليق الصور فهو غير جائز لان الصور في هذه الحالة توضع للتعظيم وهذا مخالف شرعا لان التعظيم لا ينبغي الا لله رب العالمين) فتاوى معاصرة (٧٠٠١) دار القلم - الكويت ط ١٤٠٨٣-١٩٨٧.

(١٤٢) انظر ابن عبد البر / التمهيد (١: ٣٠١) مرجع سابق، والاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الامصار (٢٧: ١٨٠) دار الوعي - القاهرة ط ١٤١٣-١٩٩٣ والنووي : شرح النووي على مسلم (١٤: ٨٢) . مرجع سابق .

(١٤٣) شرح النووي على مسلم (١٤: ٨٢)

(١٤٤) فتح الباري (١٠: ٣٨٨) مرجع سابق .

(١٤٥) كالدكتور يوسف قرضاوي في الحلال والحرام في الاسلام (١٠٨) ومحمد الحبش في كتابه احكام التصوير في الفقه الاسلامي (ص ٣٦، ٤١) . ومحمد نجيب المطيعي في كتابه احكام التصوير في الاسلام بين الاباحة والحظر (ص ٤٠) .

(١٤٦) اخرجه الشيباني احمد بن حنبل في المسند (٤ك ٢٨) والبخاري / صحيح مع الفتح (١٠: ٣٨٩) كتاب اللباس باب من كره العقود على الصور) ، ومسلم (٤: ١٦٦٥) كتاب اللباس باب تحريم تصوير صورة الحيوان ٩ مراجع سابقة والسجستاني : ابو داود سليمان بن الاشعث في سننه ومعها عون المعبود (١١: ٢١٠) كتاب اللباس باب ما جاء في الصور (المكتبة السلفية - تامردينة المنورة ط ١٣٨٨-١٩٦٨ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان والنسائي في سننه (٨: ٢١٢) كتاب الزينة باب التصاوير) ، والطحاوي : احمد بن الحين / شرح معاني الآثار (٤: ٢٨٥) دار المعرفة - بيروت .

(١٤٧) اخرجه مالك بن انس في الموطأ (٢: ٩٦٦) دار احياء الكتب العربية ، والشيباني احمد بن حنبل في المسند (٣: ٤٨٦) والترمذي في سننه (٤: ٢٣٠) كتاب اللباس باب ما جاء في الصورة (والنسائي في سننه (٨: ٢١٢) كتاب الزينة باب التصاوير) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤: ٢٨٥) وابن حبان في صحيحه (١٣: ١٦٢) والبيهقي في سننه (٧: ٢٧١) مراجع سابقة وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح قال الساعاتي سنده جيد ، وقال المباركفوري : محمد عبد الرحمن (قوله اطيب لنفسه أي اظهر للتقوى واختيار الاولى) تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذي (٥: ٤٣١) مطبعة المعرفة ط ١٣٨٤ ، ١٩٦٤ مراجعة عبد الرحمن محمد عثمان .

(١٤٨) القرضاوي : الحلال والحرام (ص ١٠٦) مرجع سابق .

(١٤٩) الشيباني في المسند (٦: ٥٣، ٤٩) ومسلم في صحيحه (٣: ١٦٦٦) كتاب اللباس باب تحريم تصوير صورة الحيوان والنسائي في الكبرى (٥: ٥٠١) كتاب الزينة باب التصاوير) مراجع سابقة .

- (١٥٠) (١٥٠) فقه السنة (٣: ٣٧١) .
- (١٥١) (١٥١) الحلال والحرام في الاسلام (ص ١٠٧، ١٠٨) .
- (١٥٢) (١٥٢) الشيباني في المسند (٣: ١٥١، ٢٨٣) والبخاري : صحيح البخاري مع فتح الباري (١٠: ٣٩١) كتاب اللباس باب كراهية الصلاة في التصاوير () .
- (١٥٣) (١٥٣) الحلال والحرام في الاسلام (ص ١٠٧، ١٠٨) .
- (١٥٤) (١٥٤) الشيباني في المسند (٦: ١٧٢) ومسلم في صحيحه (٣: ١٦٦٨) كتاب اللباس باب تحريم تصوير الحيوان والنسائي في سننه (٢: ٦٨) كتاب القبلة باب الصلاة الى ثوب فيه تصاوير () وفي (٨: ٢١٣) كتاب الزينة بلب التصاوير () الدرامي في سننه (٢: ٧٣٨) كتاب الاستئذان باب النهي عن التصاوير () .
- (١٥٥) (١٥٥) البخاري : صحيح البخاري بشرحه فتح الباري (١٠: ٣٨٥) كتاب اللباس باب نقض الصور () ومسلم في صحيحه (٣: ١٦٧) كتاب اللباس باب تحريم تصوير صور الحيوان () .
- (١٥٦) (١٥٦) ملامح المجتمع المسلم (ص ٢٩٥) وانظر الحلال والحرام في الاسلام (ص ١٠٥، ١٠٩) .
- (١٥٧) (١٥٧) ملامح المجتمع المسلم (ص ٢٩٢) وانظر احكام التصوير في الفقه الاسلامي لمحمد الحبح (ص ٣٣) فما بعدها واحكام التصوير في الاسلام بين الاباحة والحظر (ص ٣٥) فما بعدها .
- (١٥٨) (١٥٨) انظر شرح النووي على المسلم (٤: ٨١) والهيتمي : ابن حجر الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢: ٣٣) وابن عابدين : حاشية رد المحتار (١: ٦٥٠) والباجوري : ابراهيم : حاشية الباجوري على شرح ابن القاسم (٢: ١٢٨) ط عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٥٧ ، والسفاري : محمد بن احمد ، غذاء الالباب شرح منظومة الاداب (١: ٢٠٩) مطبعة النجاح - مصر ١٣٢٤ هـ .
- (١٥٩) (١٥٩) سنن البيهقي (٧: ٢٧٣) وشرح النووي على مسلم (١٤: ٨٥) وفتح الباري (١٠: ٣٩١) وعمدة القاري (١٨: ١٠٨) مراجع سابقه .
- (١٦٠) (١٦٠) انظر شرح معاني الآثار (٤: ٢٨٧، ٢٨٨) .
- (١٦١) (١٦١) عمدة القاري (١٨: ١٠٨) وجعله محمد بخيت المطيعي من كلام الطحاوي لان العيني نقل قبيل ذلك عن الطحاوي وختمه ب.أ.هـ فظن ان ما بعد ذلك من كلام للطحاوي ايضا وليس كذلك /انظر رسالة الجواب الشافي ضمن احكام التصوير في الفقه الاسلامي (ص ٩١) وتبعه على ذلك الاستاذ سيد سابق في فقه السنة (٣: ٣٧١) والدكتور يوسف القرضاوي في الحلال والحرام (ص ١١) وأشار انه اخذه عن الجواب الشافي ، ومحمد الحبح في احكام التصوير في الفقه الاسلامي (ص ٤٧) .
- (١٦٢) (١٦٢) وهو ان الصورة في الستر لغير ذوات الارواح او ان الرقم كان ممتثها .
- (١٦٣) (١٦٣) شرح النووي على مسلم (١٤: ٨٧) .
- (١٦٤) (١٦٤) فتح الباري (١٠: ٣٩١) وحديث ابي هريرة الذي اشار اليه هو الدليل الثالث من ادلة الجمهور انظر (ص ١٦)
- (١٦٥) (١٦٥) وهو الحديث الرابع من ادلة المذهب الرابع من رواية انس وعائشة رضي الله عنهما انظر (ص ٢٥) .

- (١٦٦) احكام القرآن (٤: ١٢) .
- (١٦٧) انظر (ص ٢١) .
- (١٦٨) ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده (ص ٢٩٢) .
- (١٦٩) فان قيل حديث النمرقة يدل على تحريم الصور وان امتنعت فالجواب ما تقدم (ص ١٩) .
- (١٧٠) انظر ص (١٦) فما بعدها .
- (١٧١) السنن الكبرى للبيهقي (١٠: ٢١٩) .
- (١٧٢) اخرجه ابن ابي شبيه في المصنف (٨: ٥٠٦) والبيهقي (٧: ٢٧٠) وانظر التمهيد (٢١: ١٩٩) مراجع سابقة .
- (١٧٣) + (١٧٤) خرجه ابن ابي شبيه في المصنف (٨: ٥٠٦) .
- (١٧٥) نفس المرجع السابق (٨: ٥٠٩) .
- (١٧٦) روى الاثر عنهم في ذلك ابن ابي شبيه في المصنف (٨: ٥٠٥) فما بعدها وانظر التمهيد (٢١: ١٩٩) وفتح الباري (١٠: ٣٨٨) وعمدة القاري (١٨: ١٠٨) .
- (١٧٧) الاستنكار (٢١: ١٩٩) .
- (١٧٨) التمهيد (٢١: ١٩٩) .
- (١٧٩) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري (٤: ٢٠٠ كتاب الصيام باب صوم الصبيان) وصحيح مسلم (٢: ٧٩٨ كتاب الصيام باب من اكل في عاشوراء فليكن بقية يومه) .
- (١٨٠) ص ١٥ فما بعدها

المراجع

١. الابي : محمد بن خليفة ، اكمال اكمال المعلم ، دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤١٥
١٩٩٤ .
٢. ابن الاثير : مجد الدين المبارك بن محمد /النهاية في غريب الحديث والاثر دار الفكر - بيروت ١٣٩٩-١٩٧٩ تحقيق محمود محمد الطناحي .
٣. الالباني : محمد ناصر الدين سلسلة الاحاديث الصحيحة طبع المكتب الاسلامي
٤. البخاري :محمد بن اسماعيل ،صحيح البخاري بشرحه الباري ، المطبعة السلفية - القاهرة
ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي .
٥. البغوي : الحسين بن سعود شرح السنة المكتب الاسلامي ، بيروت ط ٢ ١٤٠٣-١٩٨٣ .

٦. البهوتي: منصور بن يونس ، كشف القناع عن متن الاقناع ،مطبعة الحكومة السعودية - مكة المكرمة ١٣٩٤ .
٧. البيهقي : احمد بن الحسين السنن الكبرى ، دار المعرفة - بيروت .
٨. الترميذي : محمد بن عيسى سنن الترميذي تحقيق احمد محمد شاكر ، دار احياء التراث العربي - بيروت
٩. ابن تيمية : مجد الدين عبد السلام بن عبد الله ، المحرر في الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩-١٩٥٠ .
١٠. الجزيري : عبد الرحمن ، الفقه على المذاهب الاربعة ط دار الارشاد .
١١. الجوهرى : حماد بن اسماعيل الصباح ، لم تذكر الطبعة ولا سنة الطبع .
١٢. ابن حيان : محمد بن احمد صحيح ابن حبان مؤسسة الرسالة ط ٢ ١٤١٤-١٩٩٣ ترتيب علاء الدين بن بلبان الفارسي تحقيق شعيب الارنؤوط .
١٣. الحبش : محمد احكام التصوير في الفقه الاسلامي دار الخير - دمشق ط ١٤٠٧ ، ١٩٨٧ .
١٤. ابن حزم: علي بن احمد المحلى دار الاتحاد العربي ١٣٨٧-١٩٦٧ تحقيق محمد شاكر .
١٥. الخطابي : حمد بن محمد معالم السنن شرح سنن ابي داود المكتبة العلمية - بيروت ط ٢ ١٤٠١-١٩٨١
١٦. الخطابي : حمد بن محمد ، اعلام الحديث ، مركز احياء التراث الاسلامي - مكة المكرمة ط ١٤٠٩-١٩٨٨
١٧. الدردير: ابو البركات احمد ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ، دار احياء الكتب العربية .
١٨. ابن دقيق العيد : احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام دار الاقصى - القاهرة ط ١ ١٤١٠-١٩٩٠ .
١٩. الذهبي: محمد بن احمد ، الكبائر ، دار الهدى الوطنية - بيروت .
٢٠. الراغب الاصفهاني : الحسين بن محمد ، المفردات ، دار المعرفة - بيروت .

٢١. الرملي : احمد بن حمزة نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ط مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٦-١٩٦٧.
٢٢. الزرقاني : محمد عبد الباقي شرح الزرقاني على الموطأ دار الكتب العلمية - بيروت .
٢٣. الزمخشري: محمد بن عمر ، الكشاف عن حقائق التنزيل مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
٢٤. سابق: سيد، فقه السنة ، دار الفكر - بيروت ط ٣ ١٤٠١ - ١٩٨١ .
٢٥. الساعاتي : احمد عبد الرحمن البنا ، الفتح الرباني مطبعة الفتح الرباني - القاهرة ط ١ ١٣٨٥ هـ .
٢٦. الساعاتي : احمد عبد الرحمن البنا ، منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي ابي داود المطبعة المنيرية - القاهرة ط ١ ١٣٧٢ - ١٩٥٢ .
٢٧. السجستاني: ابو داود سليمان بن الاشعث ، سنن ابي داود ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية - المدينة المنورة ط ٢ ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .
٢٨. السندي : محمد بن عبد الهادي : حاشية السندي على السنن النسائي دار احياء التراث العربي - بيروت .
٢٩. الشنقيطي : عبد الله بن ابراهيم العلوي ، نشر البنود على مراقبي السعود دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤٠٩ - ١٩٨٩ .
٣٠. الشيباني : احمد بن حنبل ، المسند طبع المكتب الاسلامي .
٣١. ابن ابي شيبه : عبد الله بن محمد ، المصنف في الاحاديث والاثار ، دار السلفية - الهند .
٣٢. الشيرازي : ابو اسحق ابراهيم بن علي المذهب مع تكملة المجموع المكتبة العالمية - القاهرة.
٣٣. الطبراني : سليمان بن احمد المعجم الكبير ، الدار العربية للطباعة - بغداد ١٩٧٨ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي .
٣٤. الطحاوي : احمد بن محمد بن سلامه ، شرح معاني الآثار دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٣٩٩ - ١٩٧٩ .
٣٥. الطحاوي : احمد بن محمد ، مشكل الآثار مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٨ - ١٩٨٧ .

٣٦. ابن عابدين : محمد امين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ط مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ط ٢ ١٣٨٦-١٩٦٦ .
٣٧. ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الامصار ، دار الوعي - القاهرة ط ١ ١٤١٣-١٩٩٣ .
٣٨. ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد ، مطبعة فضالة المحمدية - المغرب ط ٢ ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
٣٩. ابن العربي محمد بن عبد الله احكام القرآن دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ مراجعة وتعليق محمد عبد القادر عطا .
٤٠. ابن العربي : محمد بن عبد الله ، عارضة الاحوذى بشرح صحيح الترميذي ، دار العلم للجميع .
٤١. العسقلاني : ابن حجر فتح الباري بشرح صحيحه البخاري المطبعة السلفية ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي .
٤٢. ابن عطية : عبد الحق بن غالب الاندلسي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز دار الكتب العلمية - بيروت ط ١٤١٣-١٩٩٣ .
٤٣. العظيم ابادي محمد شمس الحق عون المعبود شرح سنن ابي داود ، المكتبة السلفية - المدينة المنورة ط ٢ ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .
٤٤. ابن علان: محمد الصديقي دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين طبع ١٣٩٤-١٩٧٤ .
٤٥. العيني : بدر الدين محمود بن احمد ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ط ٢ ١٣٩٢-١٩٧٢ .
٤٦. ابن فارس : احمد ، معجم مقاييس اللغة ، مطبعة البابي الحلبي ط ٢ ١٣٩٢ - ١٩٧٢ .
٤٧. الفيرز ابادي : مجد الدين محمد بن يعقوب القاموس المحيط مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ٢ ١٣٧١ - ١٩٥٢ .
٤٨. ابن قدامة : موفق الدين عبد الله بن احمد المغني مكتبة القاهرة - ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .
٤٩. القرضاوي .يوسف ،الحلال والحرام في الاسلام ، المكتب الاسلامي ط ٧ ١٣٩٣-١٩٧٣ .

٥٠. القرضاوي : يوسف فتاوى معاصره دار القلم - الكويت ط ٣ ١٤٠٨ - ١٩٨٧ .
٥١. القرضاوي : يوسف ، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده ، مكتبة وهبه - القاهرة ١٤١٤ - ١٩٩٣ .
٥٢. القرطبي : محمد بن احمد الجامع لاحكام القرآن ، دار الكتب العمية - بيروت ط ١ ١٤٠٨ - ١٩٨٨ .
٥٣. القسطلاني : احمد بن محمد ، ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري دار صادر - بيروت ط ٦ .
٥٤. الكاساني : علاء الدين ابو بكر بن مسعود ، ندائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتاب العربي - بيروت ط ٢ ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
٥٥. مالك بن انس : المدونه الكبرى رواية عبد الرحمن بن القاسم طبع الحاج محمد افندي - مصر .
٥٦. مالك بن انس : الموطأ دار احياء الكتب العربية تصحيح وتخريج محمد فؤاد عبد الباقي .
٥٧. مالك بن انس : الموطأ رواية محمد الحسن الشيباني مع التعليق الممجد على الموطأ محمد ، دار السنة والسيرة بومباي ، دار القلم - دمشق ط ١ ١٤١٢ - ١٩٩١ .
٥٨. المباركفوري : محمد عبد الرحمن ، تحفة الاحوذى بشرح جامع الترميذي مطبعة المعرفة ط ٢ ١٣٨٤ - ١٩٦٤ .
٥٩. مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، المكتبة العلمية - طهران .
٦٠. ابو المحاسن الحنفي : يوسف بن موسى ، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار ، عالم الكتب - بيروت .
٦١. مخلوف : حسنين محمد : فتاوى شرعية وبحوث اسلامية دار الاعتصام ط ٥ ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
٦٢. المرادوي : علي بن سليمان ، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف دار احياء التراث العربي - بيروت ط ٢ ١٤٠٦ ١٩٨٦ .

٦٣. المرغيناني : عل بن ابي بكر ، الهداية شرح بداية المبتدى مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر .
٦٤. المطيعي : محمد نجيب : احكام التصوير في الاسلام بين الاباحة والحظر - مكتبة المطيعي .
٦٥. ابن مفلح : محمد ، الاداب الشرعية مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ ١٤١٦-١٩٩٦ .
٦٦. المناوي : محمد عبد الرؤوف فيض التقدير شرح الجامع الصغير ، دار الفكر - بيروت .
٦٧. ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب دار صادر - بيروت ط ١ ١٤١٠-١٩٩٠ .
٦٨. المواق : محمد بن يوسف ، التاج والاكلیل لمختصر خليل ، دار الفكر ط ٣ ١٤١٢ - ١٩٩٢ .
٦٩. النسائي : احمد بن شعيب سنن النسائي دار احياء التراث العربي - بيروت .
٧٠. النسائي : احمد بن شعيب السنن الكبرى دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤١١-١٩٩١ .
٧١. الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند /الفتاوى الهندية دار احياء التراث العربي - بيروت ط ٤ .
٧٢. النووي : يحيى بن شرف ، روضة الطالبين ، دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ١٤١٢ - ١٩٩٢ .
٧٣. النووي : يحيى بن شرف ، شرح النووي على مسلم المطبعة المصرية .
٧٤. النيسابوري : مسلم بن الحجاج صحيح مسلم دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ . ١٩٨٢ ، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي .
٧٥. احمد بن محمد بن حجر ، الزواجر عن اقتراف الكبائر دار المعرفة - بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .